2022

الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي

2021-2011

أ.د. محمد سالمان طايع

أستاذ العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

هند فلاح على هاجد العازمي

باحث العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الملخص

تهدف الدراسة إلى تشخيص تأثير الصراع اليمني على المحيط الإقليمي منذ تجدد اندلاعه، والذي تزامن مع انطلاق الموجة الثورية في دول المنطقة العربية مطلع عام 2011م، ممثلة في نشأته ومدى تطوره، وتحوله إلى صراع مسلح، ودور الأطراف الداخلية في مدى تأجيجه، بالإضافة إلى رصد دور الأطراف الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في احتوائه أو العكس، وتقييم المسارات والمبادرات الإقليمية والدولية المطروحة من قبل الأطراف الخارجية من أجل إنهائه.

كما تناقش الدراسة تداعيات الصراع اليمني على المستويين المحلي والإقليمي، خاصة في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر، لارتباطه بقضايا وأزمات المنطقة العربية، ويعدُّ واحدًا من أهم عناصر استقرار المنطقة، والوقوف على الأهداف والأدوار والاستراتيجيات التي اتبعتها أطراف الصراع، وإلى أي مدى وصل تأثيره محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

خَلُصَ البحث إلى عدة استنتاجات رئيسة، أبرزها: يحفز الصراع في اليمن على عدم استقرار الأقليات في دول الجوار سيما الخليجية، ويوسع دائرة الصراع المحلي والإقليمي وربما الدولي في المنطقة بما هو جاري حاليًا، ويقود إلى تحويل موارد وثروات اليمن من التنمية إلى الصراع بما ينعكس سلبًا على الشعب اليمني ومستويات معيشته.

المصطلحات الأساسية: اليمن، الصراع اليمني، المحيط الإقليمي، المنطقة العربية.

Abstract

The study aims at diagnosing the impact of the Yemeni conflict on the regional environment since its renewed outbreak, which coincided with the outbreak of the revolutionary upheaval in the countries of the Arab region in early 2011. The role of external parties at the regional and international levels in containing it or vice versa, and evaluating regional and international tracks and initiatives put forward by external parties in order to end that conflict, as the study also discusses the repercussions of the Yemeni conflict at the local level and the regional environment, especially in the Arabian Gulf and the Red Sea, as that conflict is linked to the issues and crises of the Arab region, and is one of the most important elements of the region's stability, not to

mention the identification of the goals, roles and strategies that all parties have followed. The conflict, and to what extent the impact of that conflict has reached locally, regionally and internationally, The research also concluded several main conclusions, most notably that the conflict in Yemen stimulates the instability of minorities in neighboring countries, especially the Gulf states, and expands the circle of local, regional and possibly international conflict in the region with what is currently underway, and leads to the transformation of Yemen's resources and wealth from development to conflict, which will negatively affect the Yemeni people and their standards of living.

Key words: Yemen, the Yemeni Conflict, The Regional Environment, The Arab Region.

مقدمة

لا يعتبر الصراع الجاري حاليًا داخل اليمن صراعاً بين القوى الإقليمية والدولية فحسب بل هناك جذور له داخل اليمن ذاته بين أبناء شعبه، متجسدة في بنية النظام الاجتماعي اليمني القائمة على البُعد القَبَلِي والعشائري، الذي له انعكاسات واضحة على بنية النظام الاجتماعي، والحالة السياسية والأمنية في الداخل اليمني، إلى جانب مشكلة وحدة الدولة اليمنية التي تمت على أساس قسري باستخدام القوة العسكرية، تلك العوامل ترجح استمرار أزمة الدولة اليمنية والصراع فيها، واستمرار بقاء جذور هذا الصراع القَبَلِي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي بين شطري اليمن الشماليّ والجنوبيّ، والتي قد تذهب باليمن إلى التفتيت.

تمثل حالة اليمن نموذجًا لفوضى الثورات التي اجتاحت المنطقة بكافة أشكالها منذ اندلاعها مطلع عام2011م.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في رصد وتحليل الأبعاد المحركة للصراع اليمني ومدى تأثيرها على المحيط الإقليمي في الفترة من 2011-2021م، لارتباطها بقضايا وأزمات المنطقة العربية، ويعدُّ

واحدًا من أهم عناصر استقرارها، والوقوف على الأهداف والأدوار والاستراتيجيات التي اتبعتها أطراف الصراع، وإلى أي مدى وصل تأثيره محليًا وإقليميًا ودوليًا.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تتحدَّد مشكلة البحث حول تأثير الصراع اليمني على محيطه الإقليمي، والأبعاد التي أدَّت إلى الوضع الراهن، بدايةً من اندلاع الثورة في اليمن في فبراير 2011م وحتى مطلع عام 2021م، والتطورات المختلفة التي لحقت بالصراع اليمني، وفي ضوء ذلك يستهدف البحث الإجابة عن التَّساؤل الرئيسي، والتَّساؤلات البحثية الفرعية التالية:

التساؤل الرئيسي: هل تسهم تداعيات الصراع اليمني في عدم الاستقرار الإقليمي؟ وهل الإجراءات والاستراتيجيات التي تتخذها الأطراف الإقليمية والدولية حيال الصراع اليمني حاليًا ومستقبلًا كافية لتحقيق الاستقرار الإقليمي؟.

التساؤلات الفرعية:

1) كيف نشأ الصراع اليمني؟ ومن هم أطرافه؟ وما أهدافهم؟ وهل يشهد الصراع اليمني تطورًا باتجاه محيطه الإقليمي الذي يعدُّ أهم أشكال الصراع؟
2) هل تعد هجمات الحوثيين على المواقع السعودية مُنشئة، أم هجمات كاشفة عن توتر في العلاقات اليمنية – السعودية؟ وما هو المستهدف من وراء تلك الهجمات؟ وبماذا يمكن تفسير وضع الحوثيين وسياساتهم في اليمن؟ ومن يدعمهم؟
3) هل خيارات الأطراف الإقليمية والدولية تُسهم في حل الصراع اليمني أم تؤججه؟
4) هل البُعد الإقليمي والدولي كافٍ لضمان أمن المحيط الإقليمي، أم أنه مصدر من مصادر ذلك الصراع؟

هذا ما سوف يجيب عنه البحث من خلال تقسيماته، والتي تتضمن رصد وتحليل واستشراف واقع الصراع اليمني ومستقبله في الفترة من 2011-2021م، حيث يعدُّ الصراع واحدًا من أهم أبعاد قضايا الاستقرار الإقليمية وأمنه، خاصةً في ضوء حالة التأزم المزمنة التي تشهدها العديد من القضايا الإقليمية، والتي تلقي بتداعياتها على أمن واستقرار المنطقة.

منهجية البحث

يغلب على منهج هذا البحث الطابع التحليلي الكيفي، الذي يسعى إلى تفسير الظواهر الإنسانية من خلال استقراء واقع الصراع اليمني بكافة جوانبه، والأبعاد والظروف المحيطة به. يرتكز هذا المنهج على ملاحظة سلوك أطراف الصراع اليمني بهدف التوصُّل لأسبابه الحقيقة – من جهة – ومدى تصرُّف هؤلاء الأطراف – من جهةٍ أخرى، اعتمادًا على أسلوب التفكير الاستقرائي.

سيتم استخدام كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لوقائع هذا الصراع، بالإضافة إلى الاعتماد على منهج تحليل النظم الذي يعتمد على تحديد المدخلات التي تؤثر على الدولة اليمنية ومكوناتها، ومن ثم تفاعُل هذه المدخلات مع كافة أطراف الصراع اليمني محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ومبرراتهم لفهم المخرجات التي تقود إلى ذلك التفاعل.

هيكل البحث

المبحث الأول: نشأة الصراع اليمني وتطوره بعد اندلاع الثورات العربية عام2011م.

المبحث الثاني: اندلاع الصراع اليمني المسلح ودور الأطراف الداخلية.

المبحث الثالث: التدخل الإقليمي والدولي في الصراع اليمني – المسارات والمبادرات.

المبحث الرابع: تداعيات الصراع اليمني على المحيط الإقليمي – الأطراف والأدوار.

خاتمة: نتائج ورؤية استشرافية.

المبحث الأول

نشأة الصراع اليمني وتطوره بعد اندلاع الثورات العربية عام2011

يعد الطابع القبلي في اليمن بمثابة المحرك الرئيس لتطورات الأحداث الداخلية سيما الأمنية منها، فهو المهيْمِن على المجتمع اليمني الداخلي بشكل كامل، وصاحب النفوذ الواسع المتحكم في الحكومة اليمنية ومؤسساتها وأدائها وكافة تحركاتها. القبائل اليمنية هي من تدير المناطق الواقعة تحت سيطرتها من خلال الحكم الذاتي، ومفهوم "العزة والكرامة" عنصران أساسيان للنظام القبائلي في إدارة شؤونهم الداخلية، فالوفاء للقبيلة عند اليمنيين يفوق الوفاء للحكومة بشكل كبير (المولي، 2011: ص ص101-106).

إن الحراك السياسي والاعتصامات التي شهدها اليمن عقب انتهاء الحرب الأهلية عام1994م، وانتصر فيها أبناء شمال اليمن على الجنوب، وبعدها تم توحيد شطري اليمن، ثم اندلعت الموجهة المسلحة مرة أخري بين النظام اليمني بقيادة الرئيس الراحل "صالح" ضد الحوثيين عام2004م، حتى وصلت ذروتها في عام2007م، ثم دخول النظام اليمني في حرب ضد "تنظيم القاعدة" و"تنظيم أنصار الشريعة" في مأرب وأبين بدعمٍ من الولايات المتحدة في عام2010م؛ ثم جاءت موجات الثورات التي ضربت المنطقة العربية أواخر عام2010م لتكرِّس عدة تطورات هائلة طالت كافة دول المنطقة دون استثناء.

فبداية الأزمة اليمنية الجارية تفجرت مع اندلاع الثورة الشبابية التي يشهدها اليمن منذ يوم12 فبراير 2011م، وقد جاءت مع أوضاع داخلية غاية في السوء تلاقت فيها أزمات اليمن الثلاثة: الحراك الجنوبي، وبروز الحوثيين، وزيادة نشاط تنظيم القاعدة. وتداخلت الأزمات المزمنة مع مطالب الشارع اليمني بالتغيير وإسقاط النظام، وانتهت بتفكيك الجيش اليمني وانقسام المؤسسة العسكرية بين قائد الفرقة المدرعة الأولى بقيادة قائد المنطقة الشمالية الشرقية "على محسن صالح الأحمر" وعدد من قادة الوحدات العسكرية، ودعمهم للثورة ضد قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة بقيادة العقيد "أحمد علي صالح" نجل الرئيس اليمني الراحل "علي عبد الله صالح". (الشرجبي، 2013: ص ص1-3)، (Salisbury, 2016pp.7-12).

أظهرت الأحداث الانقسامات الخفية في بنية الجيش اليمني – من ناحية –، وبات الجيش منقسمًا إلى قسمين "جيش أنصار الثورة" و"جيش النظام اليمني"، أو بحسب توصيف الثوار اليمنيين "جيش العائلة"(أبو الفضل، 2011: ص 17). ومن ناحية أخرى، أظهرت تراكمات الماضي الكامنة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى قصور الأداء الحكومي في الداخل اليمني، حيث فشلت كل المحاولات الداخلية الذاتية لإصلاح النظام السياسي في اليمن، الذي استمر قرابة الثلاثة عقود، وتمسُّك الرئيس اليمني السابق "على عبدالله صالح" بالسلطة وفشله في تهيئة البلاد لإصلاحات سياسية حقيقية، ودخوله في سلسلة صراعات داخلية مع الأحزاب السياسية والمعارضة والقبائل والجماعات المذهبية داخل اليمن، مما أفضى إلى زيادة حدة الصراع في اليمن، بين النظام اليمني والثوار، خاصةً الشباب الذين أصروا على تغيير النظام بأي طريقة حتى ولو بالقوة(المركز العربي، 2011م:ص ص2-4).

استشعر الرئيس اليمني السابق "صالح" تلك المخاطر، وبدأ في تقديم التنازلات، فأعلن عن عدم نيته التمديد لفترة حكمه الجارية، وعدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى، وعدم توريث ابنه الحكم، وأقال عدد كبير من المحافظين، وقدَّم مبادرة حول الاستفتاء على دستور يمني جديد قبل نهاية عام2011م. كل تلك التنازلات رفضها شباب الثوار واعتبروها مناورة من قبل الرئيس السابق "صالح" لاستنزاف الوقت، حتى يتمكن من إضعاف خصومه عبر بث أنواع من الفتن السياسية داخل البلاد، وخاصة بين الثوار (أبو الفضل، 2011: ص18،) (بي بي سي،2011).

ثم جاءت أحداث يوم الجمعة 18مارس2011م، الذي شهد مجزرة ارتكبها النظام الحاكم ضد الثوار في ساحة "التغيير" والتي شهدت أعمال عنف وقتل دفعت بعدد كبير من الشعب اليمني إلى الانضمام لتلك الثورة، واستمر المشهد الثوري والضغط الشعبي على الرئيس "صالح" الذي بدأ في خسارة عناصر نظامه بالتدريج، حيث تلقى العديد من الاستقالات من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الحاكم والحكومة والبرلمان والبعثات الدبلوماسية.. وغيرهم، وتخلى العديد من العشائر والقبائل عنه، وأعلنوا الولاء للثوار والمشاركة الميدانية معهم ضد النظام اليمني، وفي23مارس2011م تداولت أنباء حول اتفاق بين الرئيس "صالح" والمعارضة اليمنية بموجبه سيسلم الرئيس "صالح" السلطة وينقل صلاحياته إلى نائبه، والدخول في مرحلة انتقالية، ومنه إلى مجلس رئاسي يمني جديد (المركز العربي، 2011م: ص ص1-2).

وما أن جاء يوم27 مارس2011م إلا وأعلنت المعارضة اليمنية أن المفاوضات مع النظام اليمني قد وصلت إلى طريق مسدود، وأعلن الرئيس "صالح" أنه صامد في وجه الثوار والاحتجاجات، وأن غالبية الشعب اليمني يؤيده، وترافق مع ذلك طلب أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الحاكم أن يظل "صالح" رئيس لليمن حتى نهاية ولايته عام2013م، وعاد المشهد اليمني للتصلب والاحتقان، وتوقفت عملية التحول السياسي السلمي، ومن تلك اللحظة تحول المشهد اليمني إلى الانقسام والصدام ثم تطور ودخل في فوضى شاملة- لا تزال مستمرة حتى تاريخه- وأخذ منحًى أكثر حدَّة وعُنف، وعلى ضوء ذلك فشلت كل الجهود الداخلية لاحتواء الموقف دون جدوى، وانقسم التحالف الثلاثي الرئيس لحكم اليمن (الجيش، حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، القبائل)، وتباينت مواقف وتقديرات كل طرف من هؤلاء الأطراف الثلاثة حيال الوضع الراهن في الشارع اليمني، وأعلن أكثر من 12 شيخ من مشايخ ووجهاء

محافظات صنعاء ومأرب والجوف والبيضاء وقوفهم مع الثوار ضد الرئيس "صالح" ومطالبتهم بإسقاط النظام (القروي، 2011: ص ص2-5).

ومع انسداد أفق محاولات التسوية زادت مطالب المعارضة اليمنية، فأعلنوا في بيانهم الأول الذي صدر عن التحالف المدني للثورة الشبابية وتحالف أحزاب اللقاء المشترك في14 فبراير 2011م عن ستة مطالب، يجب على الرئيس "صالح" ونظامه الاستجابة لها، وهي (جريدة الوطن، 2011م):

1) بناء دولة يمنية مركزية لجميع أبناء اليمن، تسودها العدالة والمساواة، والاعتراف بالقضية الجنوبية وحلها حلًّا تاريخيًّا عادلًا ومرضٍ للجنوبيين.
2) وقف نهائي لكافة الحروب والعنف في محافظة "صعدة" في شمال اليمن.
3) التوزيع العادل لثروات اليمن.
4) حل المسألة الاقتصادية لتحقيق العدالة والمساواة في توزيع مقدَّرات اليمن وثرواته، بما في ذلك الوظائف العامة.
5) حل مشكلة البطالة، وتوازن الأجور والأسعار، وإنهاء كافة أشكال المحسوبية والفساد، وبناء المؤسسات الوطنية على أساس وطني وفقا للكفاءات وبعيدًا عن الولاءات.
6) ضرورة جعل قضية مواجهة الإرهاب قضية وطنية بعيدة عن التوظيف والاستثمار، ولابد من أن تجنَّد لمواجهتها كافة الإمكانات الوطنية، بصورة مختلفة عما يجرى سابقًا.

تلك المطالب لم تلقَ آذانًا صاغية من الرئيس "صالح" ونظامه، وتواصل التصعيد من قبل الجانبين، ثم في30 مارس2011م خرجت المعارضة اليمنية ببيانٍ ثانٍ صعَّدت فيه من بعض مطالبها، التي جاءت على النحو التالي (جريدة الأنباء،2011):

1) تنحي الرئيس "صالح" عن السلطة نهائيًّا.
2) فرض حظر على مشاركة عائلة الرئيس "صالح" في الشؤون المدنية والعسكرية.
3) إبطال العمل بالدستور اليمني الحالي وتغييره بدستور جديد.
4) تأليف مجلس وطني مؤقت ومؤلف من خمسة أعضاء لا علاقة لهم بنظام الرئيس "صالح"، على أن يكون من بينهم ممثل من الشباب.
5) يُحلُّ البرلمان ومجلس الشورى، ويتم الإعلان عن فترة انتقالية مدتها ستة شهور.
6) يعين مجلس جديد تكنوقراط لتأليف حكومة مؤقتة تدير شؤون البلاد.

7) استعادة الممتلكات العامة والخاصة المنهوبة، والإفراج عن السجناء السياسيين.
8) إلغاء وزارة الإعلام وتمكين الصحفيون من ممارسة مهنتهم بحرية.
9) تفكيك أجهزة أمن الدولة والمخابرات ومجلس الدفاع، وتأسيس منظمة أمن وطني بدلًا من التهديدات الخارجية للأمن الداخلي.
10) حل المجالس البلدية والمجلس الأعلى للقضاء، وإقالة المدعي العام، وإنشاء محكمة دستورية عليا.

لم تذكر المعارضة اليمنية غالبية تلك المطالب في بيانها الأول، وتم رفض تلك المطالب مرة أخرى من قبل الرئيس "صالح" ونظامه، ما دفع بالمعارضة اليمنية أثناء اجتماعات تكتل اللقاء المشترك، بأن تعلن في الثاني من شهر أبريل2011م عن رؤيتها المشتركة في مسألة انتقال السلطة في اليمن، وجاء البيان الثالث للمعارضة اليمنية ليوضح ما تحويه تلك الرؤية التي جاءت أهم تفاصيلها على النحو التالي (كونا،2011م):

1) يعلن الرئيس "صالح" تنحيه عن منصبه، وتنتقل سلطاته وصلاحياته لنائبه.
2) يعمل نائب الرئيس – فور توليه السلطة – على إعادة هيكلة الأمن القومي للبلاد، والأمن المركزي، والحرس الجمهوري، بما يضمن تأديتهم لمهامهم وفقًا للدستور والقانون تحت قيادات جديدة ذات كفاءة، تخضع لسلطة وزارتي الدفاع والداخلية.
3) يتم التوافق مع نائب الرئيس – الرئيس المؤقت – على صيغة توافقية خلال الفترة الانتقالية تقوم على قاعدة وطنية، يتم خلالها تشكيل مجلس وطني يجمع كافة مكونات وطوائف الشعب اليمني وفئاته التي تغطي كافة جغرافيا اليمن.
4) تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تترأسها المعارضة وتمثل فيها أطراف العمل السياسي وشباب الثوار.
5) تشكيل مجلس عسكري مؤقت من القيادات العسكرية المشهود لها بالنزاهة والكفاءة وتحظى باحترام وتقدير في أوساط المؤسسة العسكرية اليمنية.
6) تشكيل لجنة عليا للانتخابات والاستفتاءات العامة، على أن تتولى إجراء الاستفتاء على مشروع الإصلاحات الدستورية الجديدة، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحسب الدستور الجديد.
7) تأكيد حق التعبير السلمي وحرية التظاهر والاعتصامات السلمية وغيرها لجميع أبناء اليمن، ويتم التحقق في الاعتداءات التي تعرَّض لها المتظاهرون في جميع الساحات، وعلى وجه الخصوص مجزرة محافظة عدن وصنعاء وأبين.

على ضوء تلك المطالب دخل اليمن مرحلة من الفوضى الشاملة، وتواصل التصعيد المسلح، ودخل تنظيم القاعدة على الخط وأحكم سيطرته على "زنجبار"، في حين خضعت محافظة تعز لسيطرة الثوار بعد عدة أيام من المواجهات المسلحة بينها وبين عناصر من الحرس الجمهوري، وتعرض في تلك الأحداث الرئيس "صالح" لمحاولة اغتيال، وتبين إصابته بحروق وإصابات خطيرة، نُقل على أثرها إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج في5 يونيو 2011م، ومنذ تلك اللحظة التي تعد نقطة تحول محورية في الصراع اليمني، ليس فقط على مستوى تطورات الساحة الداخلية لليمن ومنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، بل على المستويين الإقليمي والدولي(Harrity,2014: pp. 2-6).

المبحث الثاني

اندلاع الصراع اليمني المسلح ودور الأطراف الداخلية

طبيعة الصراع اليمني أظهرت تشتت القوى الداخلية المتصارعة، وتعدُّد أجنداتها وارتباطاتها الخارجية، وهشاشة التحالفات فيما بينها، وعدم وضوح أهدافها وأهداف الأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة في الشأن اليمني، أدت إلى خلق وضع سياسي هش لا يوفر أرضية لتسوية سياسية متينة ولا حلول للصراع، ووضع عسكري يمني يميل إلى الجمود، لا يمكنه تحقيق أي انتصارات عسكرية واضحة تُبرز منتصرًا قادرًا على فرض إرادته، ومهزومًا يقبل بما يُفرَض عليه (المودع، 2016م: ص ص2-4).

فمنذ أن تدخلت المملكة العربية السعودية مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بأداة الوساطة للحد من تفاقم الأحداث بالداخل اليمني في محاولة لإنقاذ اليمن من التفكك، والحيلولة دون دخوله في نادي الدول الهشة/الفاشلة، ومن ثَمَّ المفككة، فطرحت الرياض مبادرة تصالح بدعم سعودي ورعاية دولية – أطلق عليها "المبادرة الخليجية" – في3 ابريل2011م من أجل تسوية الأوضاع الداخلية المتفاقمة، وانغلاق أفق الحلول السياسية بين المعارضة اليمنية والنظام اليمني السابق، ولاحتواء الأزمة داخليًا وإقليمًا وعربيًا وعدم تدويلها، ومنذ ذلك الوقت أصبحت تلك المبادرة إحدى المرجعيات الرئيسية لحل الصراع اليمني، حيث نجحت الدبلوماسية السعودية في إقناع الرئيس "صالح" بالتنحي عن السلطة ونقلها سلميًا إلى نائبه "عبد ربه منصور هادي"، وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في الفترة التي تسبق الانتخابات؛ لتفادي دخول اليمن في خطر اندلاع حرب أهلية، وتم التوقيع على اتفاق

المبادرة الخليجية من قبل الطرفين في23 نوفمبر2011م في العاصمة السعودية الرياض (الشرق الأوسط، 2017).

تزامنت تلك التطورات مع تأكيد الولايات المتحدة على دعوة انتقال السلطة في اليمن بشكل سلميّ ومنظَّم، معتبرة أن القيام بتلك الخطوات تصبُّ في مصلحة الشعب اليمني – في المقام الأول – ثم المنطقة، وتحقق الاستقرار الداخلي من ناحية والإقليمي من ناحية أخرى، حيث قام السفير الأمريكي في اليمن "جيرالد فايرستاين" وبعض الدبلوماسيين الأوروبيين بجولة ميدانية على عدد من السياسيين والعسكريين اليمنيين المعنيين بالصراع في اليمن، وفي مقدمتهم قائد الفرقة الأولى مدرع "على محسن الأحمر"، لحثهم على تهدئة الأوضاع الداخلية بما يحقق الاستقرار سيما في ضوء مطالب الشارع اليمني ودعوة الشباب لتشكيل مجلس انتقالي لإدارة شؤون البلاد، وحملهم لافتات تقول إن "الثورة يمنية لا خليجية ولا أمريكية (K. Bodine, 2014 : pp.1-8).

تم بذلك تهدئة الثورة الشبابية اليمنية وإنهاء الأزمة في اليمن بشكل مؤقت. بالرغم من قبول المعارضة باتفاق المبادرة التي نصت أيضًا على منح الرئيس السابق "صالح" وعائلته حصانة من الملاحقة القضائية، إلا أن الرئيس "صالح" حاول التراجع عن التوقيع، ومن ثَمَّ علَّقت المعارضة اليمنية مشاركتها في التوصل إلى اتفاق ثنائي متهمة الرئيس "صالح" بسوء النية، فتصاعدت الاحتجاجات وأعمال العنف مرة أخرى في البلاد بعد تراجع الرئيس "صالح" المخلوع عن وعوده (الذيابي، 2012).

لكن النخبة والقوى السياسية والعسكرية والاجتماعية المعتدلة داخل اليمن بذلت جهود كبرى لتحويل التصعيد الأخير بين المعارضة والنظام إلى عملية تفاوضية توافقية عبر مؤتمر الحوار الوطني، واستندت إلى قرار مجلس الأمن رقم2051 الذي نصت الفقرة السادسة منه على مطالبة مجلس الأمن بوقف جميع الأعمال التي تهدف إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي السلمي في اليمن كخطوة لردع كافة الأطراف المتصارعة في اليمن من قبل النظام أو المعارضة ومن خلفهم (الأمم المتحدة، 2012: ص ص1-5). بعد توقيع الطرفان على اتفاق المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها، التي تنص على عقد مؤتمر حوار وطني شامل تشارك فيه مختلف الأطراف المعنية بالصراع اليمني عقدت أولى جلسات ذلك المؤتمر في18 مارس2013م- في ظل تعقيدات هائلة وصراع مفتوح بين النظام والمعارضة – واستطاع مؤتمر الحوار الوطني الخروج بعدة قرارات أهمها (وثيقة الحوار ، 2014): التغيير في هيكل توزيع السلطة في اليمن، والتوافق على رئيس للجمهورية لم يكن طرفًا في

الصراعات التي دارت قبل اندلاع الثورة في اليمن وبعدها، ودفع جميع الأطراف إلى استكمال الحوار الوطني الشامل، الذي شاركت فيه بجانب النظام والمعارضة قوى اجتماعية وسياسية لم يسبق لها أن انخرطت في مثل هكذا حوارات وطنية، ومنها: الشباب، والنساء، وجماعة أنصار الله "الحوثيين"، والسلفيون، والحراك الجنوبي.. وغيرهم (الشرجبي، 2014م: ص ص6-12).

تلك التعدُّدية رغم إيجابياتها، إلا أنها جعلت من العملية الحوارية والتفاوضية بين أطرافها لعبة تعاونية، إذ استغلها الرئيس "صالح" وتعاون مع الحوثيين، وقاد انقلابًا على السلطة والرئيس الشرعي "عبد ربه منصور هادي"، وسيطروا على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة المسلحة، وأعلن الحوثيون رسميًا سيطرتهم على العاصمة صنعاء في21 سبتمبر 2014، ودفعوا بعد ذلك الرئيس "هادي" وحكومته إلى الاستقالة عقب اقتحام المقر الرئاسي بصنعاء واحتجاز الرئيس "هادي" داخل منزله من19 يناير حتى20 فبراير2015م، وأعلنوا عن حل البرلمان وتشكيل مجلس رئاسي ولجنة ثورية عامة في6 فبراير2015م، معلنون بذلك عن تشكيل موازين قوى جديد بين أطراف الصراع اليمني الداخلي(التقرير الاستراتيجي ، 2015: ص ص196-197)، Zimmerman, 2015: pp.13-) (18. ازدادت حدة الصراع مع محاولة الحوثيين بدعم إيراني السيطرة على اليمن بشكل كامل وتحويله إلى ساحة تهدد أمن واستقرار المحيط الإقليمي – بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي – بشكل خاص – سيما المملكة العربية السعودية (التقرير الاستراتيجي، 2015: ص ص249-252).

وفي محاولة للبحث عن حلول للصراع اليمني وإنهاء الانقسام الداخلي الحادّ، مُنحت لجنة صياغة الدستور الجديد– التي تشكلت في8 مارس2014م بموجب المرسوم رقم26 لعام2014م– مهلة عام واحد لتحويل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل البالغة 1800 مخرج إلى دستور تنفيذي، وعرضه على الشعب اليمني للاستفتاء عليه، وتلقَّت اللجنة دعمًا محليًا وإقليميًا ودوليًا، تمثل في توفير خبراء يتمتعون بخبرة كبيرة في صياغة الدساتير، وتحديدًا في خصائص الدساتير الاتحادية، لكن اللجنة استهلكت الوقت بعدما ذهبت إلى ألمانيا للاطلاع على نماذج الدساتير الفيدرالية في صيف2014م، ثم نقل فريق اللجنة عمله إلى أبوظبي في23 أكتوبر2014م (لاكنر، 2016: ص ص46-49)، دون أن يقدم أي شيء يذكر، الأمر الذي دفع الحوثيين للانقلاب على العملية السياسية برمتها، والتخلص بشكل نهائي من الالتزامات التي وضعها عليهم مؤتمر الحوار الوطني الشامل (التقرير الاستراتيجي ، 2013-2014: ص ص200-201).

وأصدر الحوثيون في6 فبراير2015 إعلانًا دستوريًّا من طرفٍ واحد، بعدما فشلت كافة المشاورات لإيجاد حل لأزمة الصراع اليمني، وشمل ذلك الإعلان تشكيل مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء، وتشكيل مجلس وطني انتقالي مكون من551 عضوًا ليحلوا محل أعضاء البرلمان المنحل، وأكد الإعلان على الاستمرار بالعمل بالدستوري الحالي في حالة ما لم يتعارض مع مواد الإعلان الدستوري، وتحدث عن تأسيس حكومة كفاءات يمنية، وأكد أيضًا على أن "السياسة الخارجية لليمن تقوم على أساس الالتزام بمبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين، واعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات"، وأخيرًا .. حدد الإعلان الدستوري المنسوب للحوثيين مدة عامين على الأكثر للفترة الانتقالية وللانتهاء من إنجاز استحقاقات مؤتمر الحوار الوطني الشامل (التقرير الاستراتيجي، 2013-2014: ص ص201-202).

جدير بالذكر أنه بعد الحوارات والمفاوضات التي رعتها سلطنة عُمان في المرحلة الأولى من الأزمة اليمنية، والحوارين المعلنين السابقين في جينيف، دخلت الكويت عبر رعايتها للمفاوضات والحوار اليمني-اليمني من خلال توسط من الأمم المتحدة، وتسهيل لوجيستي كبير وفاعل من الكويت إلى رعاية الحوار الثالث بعد فشل وتوقف مسارات الحوار والمفاوضات السابقة، حيث أن اليمن التحق بركب الدول ذات الأزمات المستعصية على الحل والتسوية السلمية؛ ففرص نجاح تسوية سياسية عبر الحوار والمفاوضات في هذا البلد تتراجع بشكل غير مسبوق، وتعود أسباب ذلك إلى عوامل كثيرة معقدة ومركبة، تتداخل فيها عناصر كثيرة ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية(المودع، 2016: ص ص1-2)، تجسده بجلاء أزمات اليمن الثلاثة المزمنة: الحراك الجنوبي، والحوثيين، ونشاطات تنظيم القاعدة.

المبحث الثالث

التدخل الإقليمي والدولي في الصراع اليمني - المسارات والمبادرات

مع مطلع عام2013م، برز دور الأمريكيين المعنيين بالدولة اليمنية والصراع الجاري فيها بجلاء أكثر من ذي قبل، معتبرين نجاح العملية السياسية الانتقالية في اليمن وتفادي الحرب الأهلية، وعزل الرئيس اليمني السابق "صالح"، والشروع في تحقيق مطالب الشارع اليمني الثائر، بمثابة النجاح في الحفاظ على وجودهم في اليمن واستمرارهم في عمليات مكافحة الإرهاب. هذا ما عبرت عنه "ستيفني سبيرز" مسؤولة مجلس الأمن القومي الأمريكي السابقة بقولها: "أضحى اليمن الآن نموذجًا للديمقراطية، حيث تؤكد المساعدات الأمريكية على الحكم الرشيد والتنمية بقدر تأكيدها على الأمن" (New York Times, 2012).

في ذات السياق، أكَّد "جون برينان" مستشار الأمن الداخلي الأمريكي ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السابق– الذي زار اليمن في عدة مناسبات منذ عام2009م للتفاوض حول خيارات واشنطن الهجومية على تنظيم القاعدة وتقاسم المعلومات الاستخباراتية ونشر قوات أمريكية خاصة – التي تشكل حتى تاريخه "قوات حرب الظل" للإدارة الأمريكية – في اليمن، والذي أوكلت له إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" مسؤولية تنسيق سياسة واشنطن في اليمن، بصورة متفردة واستثنائية عن باقي دول الثورات العربية، كونه مسئول كبير في الأمن الداخلي الأمريكي في إطار مجلس الأمن القومي الأمريكي– واهتمام البيت الأبيض باليمن بسبب تهديدات تنظيم القاعدة لمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وحلفاء واشنطن في تلك المنطقة سيما الخليجيين، وأكد كذلك بقوله "هناك سياسة أمريكية سعودية مشتركة هدفت إلى وضع حكومة أكثر تعاونًا في السلطة في اليمن، من خلال إحلال "هادي" محل "صالح" كشفًا بذلك عن بعض الأطراف الإقليمية والدولية والأدوار الخارجية التي تدخلت في الصراع الداخلي في اليمن(Washington Post, 2012) .

على ضوء ذلك، أسقط الحوثيون العاصمة اليمنية صنعاء في21 سبتمبر2014م بدعم من شيوخ القبائل اليمنية ونظام "صالح"، وفرضوا شروطهم على باقي أطراف العملية السياسية الانتقالية بالقوة، ورفضهما استكمال التوقيع على اتفاق "السلم والشراكة"، لاسيما على الجزء الأمنيّ منه، والذي ينص على إلزام الميليشيات الحوثية بالخروج من المدن التي سيطروا عليها بالقوة، لكنهما انسحبوا من اتفاق "السلم والشراكة"، وتمددوا شرقًا وجنوبًا حتى وصلوا إلى قرب محافظة مأرب شرق اليمن، ومحافظة عدن في الجنوب، بما شكَّل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي السعودي، حيث أصبح القرار بيد الحوثيين المدعومين من إيران، فحاولت الرياض أن تستقطب تلك الجماعة من خلال منحهما عدة امتيازات، لكنها قوبلت بالرفض، فغيَّرت المملكة العربية السعودية سياستها وموقفها وبدأت بتحذير جماعة الحوثيين، ووجهت لهما دعوة دبلوماسية لعقد حوار مع كافة أطراف العملية السياسية اليمنية، لكن جماعة الحوثيين لم تستجب لتلك الدعوة السعودية، وقامت باستفزاز الرياض على حدودها الجنوبية، حيث قامت بتدريبات عسكرية لعناصرها، ومناورات قرب باب المندب عالم، 2015م: ص ص7-10).

من جانبٍ آخر كان يوم21 سبتمبر2014م اليوم الذي اقتحم فيه الحوثيون العاصمة اليمنية صنعاء، وما أعقب ذلك من انقلاب سياسي للحوثيين على الشرعية السياسية في اليمن، وكان هذا

التاريخ بمثابة تحوُّل عنيف في مسار الصراع اليمني الداخلي، واندلعت بعده احتجاجات شعبية في دخل اليمن طالبت بإسقاط نظام الرئيس "صالح"(إدريس، 2015م: ص ص48-53)، والذي أدى تعثُّرها إلى دخول اليمن في دوامة العنف المسلَّح ومسارات تعقيد شديدة لا تزال تداعياتها حتى تاريخه، والتي تطورت في عام2015م ووصلت إلى حد الحرب الشاملة التي حشدت فيها المملكة العربية السعودية مختلف القوى الإقليمية والدولية المؤيدة لها ضد مليشيات الحوثيين الإرهابية، تحت شعار "عاصفة الحزم".

بطلبٍ من الرئيس "هادي" لدعم شرعيته في مواجهة تحالف الرئيس" صالح" والحوثيين، استنفرت الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لوضع حدًّا فاصلًا لمواجهة الحالة العبثية في اليمن من جانب، ومن جانب آخر للتصدي للتمدُّد الإيراني في المنطقة، فوضعت الرياض كافة الإمكانات لمواجهته وبخاصة الإمكانات العسكرية والأمنية(إدريس، 2015م: ص ص49-50)، وتدخلت بصورة مفاجئة عسكريًّا بـ"عاصفة الحزم" التي ضمَّت تسع دول بقيادة العربية السعودية في25 مارس2015م قبل ساعات من اقتحام الحوثيين لعدن الجنوبية(المركز العربي ، 2015م: ص ص1-19)، التي كان اعتمدها "هادي" كعاصمة مؤقتة لليمن بعد هروبه من الإقامة الجبرية التي فرضت عليه من قبل الحوثيين، الأمر الذي حال دون بلوغ الحوثيين النصر العسكري وألغى مفاعيل إعلانهم الدستوري الذي أصدروه في6 فبراير2015م(مترسكي، 2015م: ص ص1-2).

لقد جاءت "عاصفة الحزم" بقيادة العربية السعودية محكومة بعدة محددات (المركز العربي ،2015: ص ص7-8)؛ أولها: لم يكن بمقدور الرياض غض الطرف عن ادعاء طهران سقوط العاصمة الرابعة بيدها. ثانيها: لم يكن بمقدور الرياض غض الطرف عن التوغل الإيراني في ساحة النفوذ السعودي باتجاه البحر الأحمر وصولًا إلى التحكم في باب المندب وخليج عدن. ثالثها: لم يكن مقبول للرياض تقبُّل التمدُّد الإيراني في الخاصرة الجنوبية لها، رابعها: لم يكن مقبول للمملكة العربية السعودية الصمت عن تهديدات جماعة الحوثيين والإيرانيين للملاحة في مضيق باب المندب وطرق الإمدادات النفطية والملاحة الدولية.

فالمملكة العربية السعودية تعتبر اليمن أولوية في سياستها الخارجية، حيث تعدّ اليمن حالة جيوسياسية تتعدَّى الجغرافيا وقيم الحوار والجوار المعتادة، فاليمن أحد أهم مجالات المملكة العربية السعودية الحيوية والأمنية والاستراتيجية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها، حيث تعتبر ساحة

تتنازعها كافة القوى الإقليمية؛ لذلك كان سقوط الدولة اليمنية ومؤسساتها في يد الحوثيين في سبتمبر 2014م بمثابة التهديد المباشر لاستقرار المحيط الإقليمي سيما دول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول الجوار الإقليمية بشكل عام، وللمملكة العربية السعودية بشكل خاص(المركز العربي ،2015 : ص ص8-9).

هذا ما دفع الرياض إلى أن تردَّ أولًا: عسكريًّا على تلك التهديدات، وذلك من خلال عملية "عاصفة الحزم"، كون اليمن البوابة الجنوبية للأمن القومي السعودي والخليجي، وثانيًا: سياسيًّا، حيث أعلنت الرياض دعمها للشرعية والرئيس "هادي" وردع انقلاب الحوثيين. بعد أقل من شهر – تحديدًا في 21 أبريل 2015م – أعلنت السعودية وقوات التحالف العربي عن انتهاء العملية العسكرية "عاصفة الحزم"، وانطلاق عملية "إعادة الأمل"، في استجابة سعودية لمطالب الرئيس "هادي"، وتلك العمليتان لم تسفرا عن نتائج إيجابية سوى الدمار، بسبب تعنُّت جماعة الحوثي، ومن تلك اللحظة دخلت العلاقات السعودية – اليمنية مرحلة جديدة ارتكزت على المصير المشترك لطبيعة التحدي الوجودي، المتمثِّل في المشروع الإيراني وتهديداته، والذي تمدد دون ردع في المنطقة (البكيري، 2015: ص ص95-110).

الشكل (1) يوضح خريطة أماكن تمركز الميليشيات الموالية لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في المنطقة

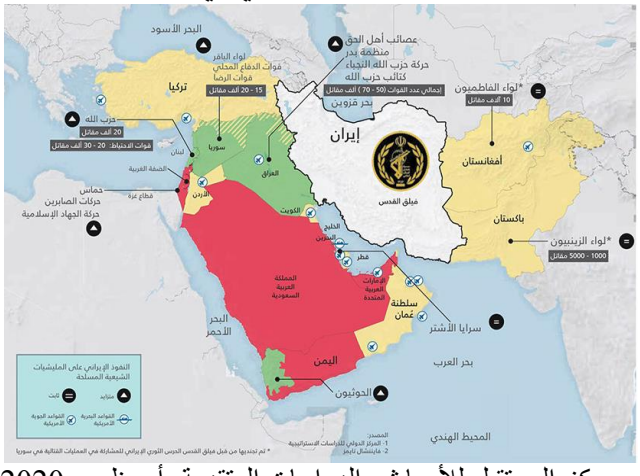

المصدر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2020، متاح: https://futureuae.com/ar/Home/map

عقب ذلك، برز الدور الإماراتي والدور الكويتي، والذي كانت الرياض خلفه، سعيًا منها نحو وضع حد وحلول للأزمة اليمنية ومعاناة الشعب اليمني المتضرر الأول مما يجرى على الساحة – في الأزمة اليمنية أكثر من ذي قبل، فشكلت الإمارات أحزمة أمنية انفصالية في عدد من المحافظات

اليمنية كعدن، وشبوة، وحضرموت، وبعض المناطق الجنوبية، ودرَّبت العديد من أبناء تلك المناطق لحماية الموانئ والجزر اليمنية، لصدِّ أيّ هجمات معادية لمليشيات الحوثيين، أو الجماعات الإرهابية الأخرى. بالتوازي مع الدور الإماراتي، سعت الكويت – عبر آلية الحوار – جمع كافة الأطراف اليمينية، بعد الدعوة التي تقدم بها النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت الشيخ "صباح الخالد" لوزير خارجية اليمن آنذاك "عبد الملك المخلافي" لزيارة الكويت في ديسمبر 2015م، وصدرت تصريحات بانعقاد جولة محادثات يمينية–يمينية ثالثة، بتوسط الأمم المتحدة، احتضنتها الكويت في18–19 أبريل2016م، بعد توقف وفشل الحوارين السابقين في جينيف–سويسرا خلال عام2015م (الرميحي، 2016م: ص ص2–3).

بجانب ذلك كان هناك العديد من المسارات والمبادرات المطروحة محليًّا وخليجيًّا وإقليميًّا ودوليًّا لتسوية الصراع اليمني – من قبل سقوط العاصمة اليمنية صنعاء– من أهمها (باذيب، 2016: ص ص4–15)، (عليبه، 2018: ص ص30–39):

أ) **المسارات:** وقعت السلطة الانتقالية – في إطار محاولات تسوية الأزمة اليمنية واحتوائها محليًّا – مع الحوثيين "اتفاق السلم والشراكة" كإطار لاستيعابهما داخل المنظومة السياسية اليمنية الجديدة بعد ثورة فبراير 2011م، لكن عقب انقلاب الحوثيين في21 سبتمبر 2014م تم تدويل مشروعات التسوية في سبع مسارات جاءت تاريخيًّا كالآتي:

1) **مسارا جينف 1 و2:** انطلق الأول في14يونيو2015م، والثاني في2 ديسمبر 2015م، وتباينت أهداف الأطراف اليمنية حولهما، فالحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا رأت في المسارين أنهما ليس إلا حلقات للتشاور حول آليات تنفيذ القرار الأممي2216.

2) **مسار مسقط التفاوضي2015–2016:** كان بمثابة القاعدة الدائمة لمشروع التسوية اليمني، إذ شكلت سلطنة عُمان المحطة الرئيسة لدى كافة أطراف الصراع اليمني.

3) **مسار أبها – الظهران:** وهو المسار الوحيد والأول والمباشر للحوار بين الحوثيين والرياض، لكن غلب عليه تناول الملفات الأمنية بين الطرفين، ولعبت سلطنة عُمان فيه دور الوساطة التحضيرية، واستهدف إيجاد حل لأزمة اليمن على أن يتحول لاحقًا لمفاوضات جامعة يمكن أن تدعم مسار الكويت، الذي حُضِّر له في أبريل2016م، وخلاله تبادل الطرفين عدد من الأسرى، وناقشت المفاوضات خلاله الأوضاع الأمنية على الحدود السعودية–اليمنية.

4) **مسار الكويت:** وهو المسار الرئيسي الذي تم الاتفاق عليه بعد فشل جولتي الحوار في سويسرا عام2015م، واستغرق هذا المسار من أبريل حتى أغسطس من عام2016م، لكنه سرعان ما فشل ولحق بغيره من المسارات التي لم تشهد حالة تهيئة للأجواء وبِنَاء الثقة بين كافة الأطراف.

5) **مسار سويسرا:** الذي عقد في مدينة بيل بسويسرا في15 ديسمبر2015م، وخاضها وفد الحكومة اليمنية والحوثيين والموالين للرئيس السابق "صالح"، لكن مخرجاته جاءت مخيبة للآمال وفشلت كسابقيها.

6) **الحوار المباشر بين السعودية والوفد الممثل لجماعة الحوثيين:** الذي عقد في الرياض في مارس أبريل2016م، حيث سعت الرياض في خطوة استباقية تفاوضية مباشرة مع الحوثيين إلى إنهاء الصراع في اليمن، بما جعل وزير الخارجية السعودي السابق "عادل الجبير" يعلن في مارس2016م قائلًا "هناك مشاورات متواصلة تجرى مع الوفد الممثل لجماعة الحوثيين في المملكة، وقد نتج عنها تبادل الأسرى، وتهدئة المواجهات على المناطق الحدودية، ونزع الحوثيين للألغام في المناطق الحدودية.

7) **مسار ستوكهولم:** صاحبَهُ قرار أممي صادر بمبادرة أمريكية بريطانية في21 ديسمبر2018م تحت رقم2451 لدعمه، ألا أن ما يميّز ذلك المسار عن غيره، أنه جرى في ظل موقف دولي وإقليمي مغاير، خاصةً من جهة الرياض وطهران الذين أبدوْ مرونة نسبية نحو التهدئة، بما أفضى إلى "اتفاق ستوكهولم" الذي تضمن ثلاث أوراق تلزم جميع الأطراف بتسهيل حركة التجارة والملاحة، وعدم عرقلة وصول المساعدات، وهما: اتفاق حول مدينة الحديدة، واتفاق حول موانئ "الحديدة والصليف"، واتفاق حول "رأس عيسي"، ثم آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، وكذلك إعلان تفاهمات حول "تعز"، وكلها تحت إشراف الأمم المتحدة.

ب) المبادرات: تم طرح أربع مبادرات لتسوية الأزمة اليمنية جاءت تاريخيًّا كالآتي:

1) **مبادرة جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أواخر نوفمبر2016م:** تم الإعلان عن تلك المبادرة بعد فشل مسار الكويت، وسعي "جون كيري" لتسويقها قبل مغادرة إدارة "أوباما" البيت الأبيض بعدة أسابيع، وحث الأطراف إلى العودة إلى مسار المفاوضات لوقف الصراع الذي يدفع كافة الأطراف ثمنه، وجاءت تلك المبادرة محايدة جدًا، وتبنَّت استراتيجية وضع كافة الأطراف أمام المسئولية، وشدَّدت على أن الحوثيين مطالبين ببرهنة الجدِّيَّة في المفاوضات والسعي إلى التوصُّل إلى حل.

2) **مبادرة الحديدة:** جاءت كمثلها من المبادرات العديدة التي طرحها "إسماعيل ولد الشيخ أحمد" المبعوث الأممي، لكنها كانت بمثابة مبادرة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، بالنظر إلى تعدد أبعادها في ظل الأوضاع اليمنية الإنسانية والاقتصادية المتدهورة.

3) **مبادرة الرئيس السابق علي ناصر:** طرحها الرئيس الجنوبي "ناصر" في مؤتمر فالداي الأولى 2017م وفالداي الثاني في2018م في روسيا، وقاما على محورين، اقتصر الأول على مناقشة محركات الصراع بين الأطراف الإقليمية الرئيسة، السعودية وإيران، دون الأطراف المحلية اليمنية. والثاني، أكد على أن الأزمة اليمنية غير قابلة للحسم العسكري وفقًا للتجربة اليمنية التاريخية، وأنَّ هناك مستفيدين من استمرار الآلة العسكرية، مشيرًا إلى ضرورة توقف تلك الآلة فورًا، والانتقال إلى عملية سياسية شاملة على أساس فيدرالي بين الشمال والجنوب، تبدأ بمرحلة انتقالية تشمل تشكيل مجلس رئاسي، وحكومة توافق، ولجنتين دستورية وانتخابية، ومؤتمر إعادة إعمار، ودعم أممي.

4) **مبادرة "مارتن جريفيث" المبعوث الأممي:** في مارس2018م جاء تعيين "جريفيث" كمبعوث خاص لليمن، ليعطي دفعة جديدة لأفكار ومبادرات لتسوية الأزمة، لكن أفكار "جريفيث" حظيت باختلاف كافة أطراف الأزمة، في ظل تصاعد تطورات المعارك والحرب على جبهة الحديدة.

على ضوء ذلك بدأت تداعيات الصراع اليمني وتأثيراتها الداخلية والخارجية تتكشف بجلاء، فبعدما فشلت كل المحاولات السابقة ذكرها، وكذلك المحاولات الخليجية لاحتواء أزمة اليمن والصراع فيه بسبب تعنُّت الحوثيين، الذي وصل إلى مرحلة اللاحل، أعلن محافظ عدن السابق "عيدروس الزبيدي" – المدعوم خليجيًّا، من قبل السعودية والإمارات– في11مايو2017م عن إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي المؤلف من26 عضوًا يمنيًّا، وأصدر بيان رسمي عن ذلك المجلس في21مايو2017م، تحدَّث فيه عن هدف رئيس هو انفصال الجنوب عن الشمال، والاستقلال، وإرساء الفيدرالية، وأسس الدولة كاملة السيادة، وصرَّح قائلًا: "أن شعبنا الصامد قد اختار طريقه ومصيره، وعلى العالم الوقوف إلى جانبه بكل وضوح وشفافية، ومساعدته في تحقيق استقلاله وطنًا ودولةً وهويَّةً، وإرساء ركائز دولته الفيدرالية الجنوبية"، إلا أن "الزبيدي" لم يحظَ بدعمٍ كليّ من أبناء الجنوب اليمني(دشيلة، 2019 : ص ص129-139).

من جانب آخر أدى تعثُّر تطبيق مبادرة "مارتن جريفيث" مارس2018م، وتعثُّر تطبيق "اتفاق ستوكهولم" ديسمبر2018م، بين الحكومة اليمنية والحوثيين، طيلة الفترة السابقة حتى نهاية عام2020م، دون تحقيق أي تقدُّم يُذكر، بل تبادلت الاتهامات بين الحكومة الشرعية وبين الحوثيين

حول المسئولية في فشل تطبيق كل المسارات والمبادرات السابقة، مع تعرض المبعوثين الأمميين المكلَّفَيْن بالإشراف على تطبيق تلك المبادرات والمسارات لمحاولات اغتيال مجهولة المصدر، في تطور يضفي المزيد من التعقيد على أي خطوة تتعلق بالتسوية السياسية للأزمة اليمنية والصراع اليمني(التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: ص86).

برز النزاع بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، كونه الحدث الأبرز على الساحة اليمنية، والذي طغى على المشهد اليمني منذ مطلع عام2019م حتى منتصف عام2021م، متجاوزًا كافة أشكال الصراع في اليمن، وأصبح الشاغل الرئيس في الأزمة اليمنية لكافة الأطراف، تلك الظروف انعكست على موقفي السعودية والإمارات، وأعلنتا في8 يوليو2019م عن عملية تخفيض وإعادة نشر العديد من القوات التابعة لهما في كافة أرجاء اليمن، كخطوة للتحول من "الاستراتيجية العسكرية أولًا"، إلى "خطة السلام أولًا"، في الوقت الذي ظلت فيه التأكيدات الرسمية تؤكد على التزام الإمارات بالتحالف العسكري، ولن تترك فراغ في اليمن، لكن جنوب اليمن شهد نهاية يوليو2019م اشتباكات عسكرية في عدن، بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، وقوات الحماية الرئاسية الموالية للحكومة اليمنية، طالت محيط قصر "معاشيق" بعدن، ونالت على أثرها الإمارات العديد من الانتقادات التي تعرضت لها من جانب مسؤولين من حكومة "هادي"، وتكاثرت الشائعات حول توتر في العلاقات السعودية–الإماراتية(التقرير الاستراتيجي العربي، 2020: ص ص 107-110).

إلا أن السعودية والإمارات أكدتا في26 أغسطس2019م في بيان مشترك رفضهما واستنكارهما للاتهامات وحملات التشويه التي تستهدف الإمارات بشكل خاص، وفي30 أكتوبر2019م أعلنت الإمارات عودة قواتها من محافظة عدن، بعد تسليمها للقوات السعودية واليمنية، وفقًا لاستراتيجية خطة السلام أولًا، وبذلك أصبحت مهمة تأمين عدن في يد القوات التابعة للسعودية، ثم تطورت الأمور على نحو شهد توقيع "اتفاق الرياض" في5 نوفمبر2019م، بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي– الذي عكفت عليه الرياض لمدة شهرين في جدة – والذي ينص على تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى24 وزير، يعيّن الرئيس "هادي" أعضاءها، بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية، على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية(التقرير الاستراتيجي العربي، 2019: ص ص 108-109).

لقد عمل "اتفاق الرياض" على إعادة ترتيب الأوضاع في جنوب اليمن، في سياق الأهداف الشاملة للحكومة اليمنية الشرعية، وأهداف التحالف العربي، وجعل من الرياض المرجع الأساسي سياسيًّا، وأمنيًّا، وعسكريًّا، وقلَّص من النزعات الاستقلالية الجنوبية، أو على أقل تقدير أجَّلها. فتحت الرياض قناة للتواصل مع الحوثيين تزامنت مع إعلان "اتفاق الرياض" لدعم إحلال السلام في اليمن، وكل ذلك ترافق مع ما كشفه مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2019م، حول إجراء واشنطن محادثات مع الحوثيين بهدف إيجاد حل مقبول من الطرفين، الأمر الذي أكده مصدر من جماعة الحوثيين، مشيرًا إلى محادثات سرية جرت بين قيادة "جماعة أنصار الله" الحوثيين ومسئولين سعوديين رفيعي المستوى في سلطنة عُمان عن طريق وسطاء (التقرير الاستراتيجي العربي، 2019: ص 110).

إن "اتفاق الرياض" يعدُّ بمثابة حل شامل للأزمة اليمنية، كونه يبقي كافة أطراف النزاع اليمنية–اليمنية في إطار الدولة الموحدة هذا من جانب، ومن جانب آخر يمثل أحدث وأبرز تطور يمكن أن يلقى بظلاله على مفاوضات الحل الشامل بين الحكومة اليمنية الشرعية والحوثيين، حال بدء الطرفين مفاوضات جدية برعاية أممية، ومساندة دولية وإقليمية، يكون للسعودية والإمارات فيها دور كبير نحو إنجاحها.

المبحث الرابع

تداعيات الصراع اليمني على المحيط الإقليمي - الأطراف والأدوار

على ضوء ما جاء – آنفًا – تجلَّت تأثيرات الصراع اليمني على المحيط الإقليمي بوضوح، حيث تجاوز الصراع اليمني حدود الدولة اليمنية، بعدما أثارت تصفية الرئيس السابق "صالح" على يد حلفائه الحوثيين في4 ديسمبر 2017م تساؤلات عدَّة حول مصير اليمن، فقد شهد اليمن عقب عملية اغتيال الرئيس "صالح" تحولات داخلية وخارجية كبيرة في ذلك المشهد، جاءت أولى إرهاصاته في إعادة وجود الأطراف المتصارعة باليمن في تحالفات جديدة، سيما بعد اللقاء الذي جمع الأمير "محمد بن سلمان" ولي عهد المملكة العربية السعودية بولي عهد أبوظبي الشيخ "محمد بن زايد" مع قيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح، ودعوتهما إلى التحالف مع حزب المؤتمر الشعبي العام – الحاكم أثناء فترة حكم الرئيس السابق "صالح" – للتكتل سويًّا لمواجهة الخصم المشترك "الحوثيين".

ثم جاء بتعديل استراتيجية دول التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في استباق استقطاب واستيعاب كافة الموالين للرئيس السابق "صالح" من نظامه وعناصره ومنظومته، سيما العسكرية والأمنية والاستخباراتية والسياسية والتجارية والقَبَلِيَّة ودمجهم في ذلك التحالف، قبل استقطابهم من قبل جماعة الحوثيين ودمجهم في مجالها العقائدي والبراجماتي، بعدما تحوَّل الحوثيون إلى فاعل بارز وواقعي داخل اليمن، لما لذلك من تداعيات هائلة ستعود بالنفع على الطرف الذي سيحظى بولائهم وخدماتهما (شمسان، 2018: ص ص1-2).

ووفقًا لتطورات الصراع اليمني وتداعياتها محليًا وإقليميًا ودوليًا خلال عام 2018م الذي لم يشهد إلا بعض التغييرات البسيطة في المشهد اليمني سيما السياسية، وقد تصدرت الإمارات ذلك المشهد بعدما همَّشت دور حكومة الرئيس "هادي" وعملت على إحلال سلطة المجلس الانتقالي الجنوبي- كسلطة بديلة - الذي أسس الجمعية الوطنية التي طالبت بفك ارتباط الجنوبيين بالشماليين وإعلانها عن حزمة قرارات تقرير المصير، ما بدوره أوجد ثلاث سلطات تتحكم في المشهد اليمني حاليًا هما (شمسان، 2018: ص ص2-3):

1- سلطة المناطق الجنوبية في العاصمة المؤقتة بمحافظة عدن، الجاري بناؤها بشكل تدريجي.
2- سلطة الأمر الواقع في العاصمة صنعاء، التي يتقاسمها نظريًا ثنائي الانقلاب: الحوثيين من جهة، وبعض الموالين للرئيس السابق "صالح" من جهة أخرى.
3- سلطة شرعية خارج الدولة اليمنية وجغرافيتها (أضعف طرف)، متواجدة في الدستور والمرجعيات المحلية كمخرجات الحوار الوطني الشامل، والمرجعيات الإقليمية كالمبادرات الخليجية وآليات تنفيذها، والمرجعيات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن كقرار 2216 وغيره من القرارات الأممية ذات الصلة.

وعلى ضوء تلك التطورات، ومنذ أن عُقد في عاصمة السويد ستوكهولم مسار لتسوية الصراع اليمني(وثيقة نص اتفاق ستوكهولم، 2018)، الذي جرى في الفترة 6-13 ديسمبر 2018 برعاية الأمم المتحدة، والذي نجح مبعوثها "مارتن جريفيث" في إنشائه بعد عدة شهور من المفاوضات والمشاورات في اليمن وبعض عواصم إقليمية ودولية معنية بذلك الصراع منذ اندلاعه(التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: ص ص84-86)، وبعد أسبوع كامل من التفاوض بين وفد الحكومة اليمنية والحوثيين توصلوا إلى اتفاق حول وقف معركة الحديدة وفي موانئها وفي الصليف ورأس عيسي وإعادة نشر قوات مشتركة

في تلك المناطق، وآلية تنفيذ اتفاقية تبادل الأسرى والمعتقلين، وإعلان التفاهم حول حصار محافظة تعز ومطار صنعاء الدولي، مع التزام الطرفين بمواصلة المشاورات من دون قيد أو شرط، في غضون شهر، أي يناير 2019م، واكتسب ذلك الاتفاق زخمًا وأهمية محلية وإقليمية ودولية بعدما قام مجلس الأمن بإصدار قرار أعلن فيه تأييده لذلك الاتفاق وحض على تنفيذ مخرجاته(الأمم المتحدة، 2018 : ص ص1-4).

في نهاية المطاف لقي اتفاق ستوكهولم ذات مصير اتفاقيات ومبادرات ومفاوضات الصراع اليمني السابقة وهو الفشل في التطبيق العملي، لكن تبقى هناك ملحوظة جديرة بالذكر تكمن في أن اتفاق ستوكهولم وقرار مجلس الأمن2451 وضعا الحكومة اليمنية الشرعية والحوثيين في كفتين متساويتين، بما يعنى أن المجتمع الدولي أصبح ينظر إلى الحوثيين بنفس النظرة التي ينظر بها إلى الحكومة اليمنية الشرعية. كما أكد الاتفاق عمليًا على أن مسار تسوية الصراع اليمني تحول من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة إلى عملية تفاوضية بين ندين وسلطتين (المركز العربي ،2019م: ص ص1-5). ومنذ تلك اللحظة لا يزال الصراع اليمني مستمر، بل أن الحوثيين توسعوا في استهدافهم لمواقع استراتيجية هامة داخل المملكة العربية السعودية بالصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية الصنع طيلة عام2019م بأكمله(Nissenbaum, 2019) .

لقد حاولت كافة الأطراف المتدخلة في الصراع اليمني المحلية والإقليمية والدولية توظيف كافة إمكانياتها للوصول إلى موقف حاسم ونهائي لذلك الصراع منذ نهاية ديسمبر2018م، عبر التوظيف السياسي (الفاشل والمعلق)، والتوظيف العسكري (المستمر حتى تاريخه) تارةً، وتارة أخرى عبر استقطاب إحدى الجبهات اليمنية الداخلية لمصلحة طرف- إقليمي أو دولي- على حساب طرف آخر، لكن المحصلة النهائية أكدت أن موازين القوى غير المتكافئة حكمت تلك المعادلة والمحصلة لصالح الصراع وليس لصالح التسوية؛ ولم تسمح بتحقيق أي تقدم لصالح أي طرف ولا حتى لصالح الشعب اليمني المتضرر الأكبر من ذلك الصراع، لاسيما في المحافظات التي تشهد الصراع مثل الحديدية مؤخرًا على سبيل المثال(التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: ص ص83-84).

من جانب آخر وبحلول عام2020م، ما زالت تداعيات الصراع اليمني - الذي أفضى إلى تقسيم الجغرافيا اليمنيَّة عمليًا إلى ثنائية وطنية في الشمال والجنوب - مستمرة وتنحوا منحًى نحو التفكك بقوة، لاسيما حجم التصعيد العسكري المتبادل بين أطراف الصراع اليمني الثلاثة الجاري حاليًا:

في الشمال فقط – المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحوثيين. مما يجعل ذلك الصراع تحت عدة هويات متعددة وهي: ملكي وجمهوري، سني وشيعي، شرعي وانقلابي، بالإضافة إلى ذلك فك ارتباط مناطق الجنوب وإعلان تقرير المصير، والذي يأخذ الصراع اليمني إلى هوية إضافية تتمثل في الوحدويين والانفصاليين.

وعلى ضوء ذلك، يبرز احتمالان (شمسان،2018: ص ص8-9): أولهما، دخول اليمن في ذات مصير ومسار دولة الصومال. وثانيها، تماثل الصراع اليمني مع النموذج العراقي والليبي، فالنموذج العراقي يتجسد بجلاء في شمال اليمن، أي صراع سني-شيعي، جمهوري-إمامي، شرعي-انقلابي، أما النموذج الليبي فيتجسد في فك ارتباط جنوب اليمن، والذي سينتج عنه ثلاث سلطات يجسدها المجلس الانتقالي ولدية مجلس تشريعي متمثل في الجمعية الوطنية، والسلطة الواقعية في صنعاء ولها بعض الأعضاء في البرلمان، والحكومة الشرعية صاحبة السلطة التشريعية، وكل طرف من هؤلاء الأطراف اليمنية الداخلية له من المقدَّرات العسكرية والأسلحة ما يؤجج ذلك الصراع ويعمل على استدامته، بالإضافة للدعم الإقليمي والدولي المغذي لتلك الأطراف، بما يعكس استمرار الصراع لفترات طويلة قادمة.

وما يؤكد على ذلك ما جاء به "اتفاق الرياض"(وثيقة ، 2019: ص ص1-4)، الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي في5 نوفمبر 2019م؛ فبعد مرور عام كامل على توقيعه – في ظل تعنُّت طرفيّ التوقيع حول استكمال باقي الترتيبات الأمنية والعسكرية – أصدر الرئيس "هادي" في18 ديسمبر 2020م القرار رقم7 لعام2020م، بشأن تشكيل الحكومة الجديدة اتساقًا مع بنود "اتفاق الرياض"، سيما الملحق السياسي والاقتصادي لهذا الاتفاق، وما أن تم التوصل إلى تشكيل تلك الحكومة(سبا، 2020) – التي بمجرد وصولها من العاصمة السعودية الرياض في30 ديسمبر 2020م إلى مطار عدن – إلا وتعرضت الطائرة التي كانت تقلهم لهجمات صاروخية أودت بحياة بضعة وعشرين فرد من المدنيين، دون أن يصاب أحد من أعضاء تلك الحكومة الجديدة بشيء، وعلى لسان وزير إعلام حكومة الرئيس "هادي" الوزير"معمر الإرياني" اتهم قوات الحوثيين بشن تلك الهجمات، لإفشال ذلك الاتفاق الذي انبثق منه تلك الحكومة الجديدة، لكن الحوثيين نفوا علاقتهم بذلك الهجوم، ولم تتبنه أي جهة في داخل اليمن أو خارجه(شبكة أر تي ، 2020م).

لقد تعرض "اتفاق الرياض" إلى تباينات عدة، وتفاوتت التقديرات حول ما أن كان قابلًا للتنفيذ عمليًا أم لا، والعراقيل التي قد تقف دون تنفيذه، واحتمال تعرضه للفشل ونفس مصير اتفاق ستوكهولم وما قبله، إلا أن الذي دفع الرئيس "هادي" والحكومتان السعودية والإماراتية اللتين تسيطران على الوضع باقتراحهم آلية لتسريع تنفيذ ذلك الاتفاق عدة أمور (المركز العربي، 2021م: ص ص1-3):

أولها، الضغط الإقليمي والدولي الكبير على الحكومة السعودية والإماراتية لوقف الصراع اليمني بسبب المآسي الإنسانية التي يتسبب بها استمرار الصراع اليمني.

ثانيها، يعود لفوز المرشح الديمقراطي "جو بايدن" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، الذي صرح خلال حملته الانتخابية إلى إعادة تقييم موقف بلاده من الحرب في اليمن حال فوزه.

ثالثها، إعادة تقييم إدارة "جو بايدن" لعلاقة واشنطن بالرياض، خاصة فيما يخص مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية سيما المستخدمة من قبل الأخيرة في الصراع اليمني.

رابعها، سعى الإمارات لاستباق أي تغيير في الموقف الأمريكي تجاه الصراع اليمني بإبداء المرونة، للحفاظ على دور للإمارات في أي تسوية سياسية مستقبلية تدفع إليها إدارة "بايدن" وتقودها الأمم المتحدة.

وفعليًا بعد وصول الرئيس الأمريكي الجديد "جو بايدن" للسلطة أعلن في4 فبراير 2021م عن محاولة إيجاد حل دبلوماسي للصراع في اليمن قائلًا: "يجب أن ينتهي الصراع في اليمن"(Macias, 2021). كما قرر بـ"إنهاء كل الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية للحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة، التي خلقت كارثة إنسانية واستراتيجية" (The White House, 2021)، في إشارة للأسلحة التي تستخدمها كل من السعودية والإمارات في ذلك الصراع، معتمدًا في ذلك على تطبيق أربعة خطوات جاءت كالتالي (المركز العربي، 2021م: ص ص1-2):

1- إنهاء الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في اليمن، بما في ذلك وقف مبيعات الأسلحة التي تستخدمها كل من السعودية والإمارات في ذلك الصراع.
2- الاستمرار في دعم المملكة العربية السعودية والدفاع عنها أمام التهديدات الإقليمية، سيما تهديد الحوثيين، والتهديدات التي مصدرها إيران ووكلائها في المنطقة.
3- الدفع في اتجاه حل دبلوماسي للصراع اليمني باعتبار أنه "لا يوجد حل عسكري للحرب في اليمن" بحساب مقاربة الرئيس "جو بايدن".

4- إلغاء تصنيف الحوثيين "منظمة إرهابية"، لإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لحل الصراع اليمني في القريب المنظور.

لقد أعلن الرئيس "جو بايدن" – في سياق مراجعة مواقف وسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط – إنهاء دعم العمليات الهجومية في اليمن، مما يؤكد عودة إدارته إلى ذات مقاربة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"، فالرئيس "جو بايدن" كان يشغل منصب نائب الأخير، الذي أكدت إدارته آنذاك على ضرورة أن تركز الرياض جهودها على الحرب ضد "تنظيم الدولة تنظيم داعش" في العراق وسوريا بشكل عام، وعلى تنظيم القاعدة – الذي يتخذ من اليمن مقرًّا له – في الجزيرة العربية بشكل خاص، وضرورة إيجاد حل سياسي في اليمن يسمح بإعادة السلام للمنطقة، وهي ذات المقاربة التي أكد عليه مرة أخرى الرئيس "بايدن"، لكنه تحدث عن حماية المملكة العربية السعودية ومنشآتها من الهجمات الإرهابية التي تشنها جهات داخل اليمن تسلحها إيران، حتى يخفف من مخاوف الرياض في حال عادت إدارته مرة أخرى إلى الاتفاق النووي مع إيران الجاري التفاوض بشأنه –حتى كتابة تلك السطور– من جهة، ومن جهة أخرى يضع ضغوط على الرياض لتخفيف من حدة التوتر مع إيران في المنطقة، وتحديدًا في اليمن، بما يسمح لإدارته من فتح باب التفاوض مع طهران على شروط عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي(المركز العربي ، 2021م: ص ص3-4).

من جانب آخر، بعدما اقتحمت مليشيات الحوثيين المدعومة بالقوات العسكرية الموالية لـ"صالح" مقر حكم الرئيس "هادي" وسيطرتها على عدة مدن في اليمن، مما أدى إلى تدويل القضية اليمنية، وسمح للقوى الإقليمية العربية وغير العربية، والقوى الدولية، أن تتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني، لتصفية حساباتها على الأراضي اليمنية، فالمملكة العربية السعودية جعلت من اليمن ساحة لتصفية حساباتها مع إيران، والأخيرة حاولت إرهاب الدول الخليجية، يأتي في مقدمتهم المملكة العربية السعودية مرارًا وتكرارًا بقصفها للمنشآت السعودية أكثر من مرة بصواريخها الباليستية وطائراتها المسيّرة، سواءً كانت بأيدي الحوثيين، أو بأيدي عملاء إيران كحزب الله أو مليشيات الحرس الثوري الإيراني الموجودين في اليمن(علوي، 2015: ص ص22-24).

فإيران تتبع في تعاملها مع الحوثيين نفس منهجية تعاملها مع حزب الله في لبنان، من خلال الاستراتيجيات الثلاثة المعروفة: أولًا، التحصُّن حول الدولة، وثانيًا، أن تملك حق الاعتراض على قرارات الدولة ولديك القدرة على الخروج على النظام والحاكم، وثالثًا، أن تكون بمثابة الدولة داخل

الدولة. وتلك الاستراتيجيات تضع أي طرف – أي فاعل دون الدولة – في مكانة الدولة تمامًا، ومن شأن تلك المساعي أن تحدد مصيرهم، وبالتالي فتلك الاستراتيجية التي تتبعها إيران تحدد موقع ومصير الحوثيين في اليمن من خلال ما تريده إيران وتوافق عليه سرًّا أو علنًا (الزويرى، 2019م: ص ص4-5)، والذي لن يخرج عن السيناريوهات التالية والمتوقعة لمستقبل الدولة اليمنية والصراع فيها (عبد الكريم سيف، 2014):

- **السيناريو الأول:** احتمال الانفصال وتقسيم اليمن إلى شمال وجنوب، بحيث يكون هناك جنوب مستقر وشمال غير مستقر؛ نظرًا لضعف الموارد في الشمال، ولو خرج هذا السيناريو بشكل جيّد قد يستقر الجنوب أكثر من الشمال في اليمن، وهو سيناريو يبدو أقل تكلفة وأفضل بالنسبة لدول الجوار كافة، وربما يتحقق ذلك السيناريو في القريب المنظور.
- **الثاني:** احتمال قيام الحوثيين بإعلان مملكة حوثية في اليمن وليس جمهورية، وهو ما يتماشى مع السياق التاريخي لليمن، التي ظلت مملكة باستثناء الخمسة عقود الأخيرة، لكن هذا السيناريو مستبعد حدوثه؛ لأنه يواجه مشكلات عديدة أمام الحوثيين، أقلها عدم الاعتراف بمملكتهم، فضلًا عن أنهم سيثيرون علاقات عدائية مع الجميع، لأنهم يريدون مملكة تاريخيًّا – مملكة من الطائف إلى ظفار – لذا فلن يسمح لهم أحد بذلك.
- **الثالث:** قد يتحول الحوثيون إلى نموذج مثل حزب الله في لبنان، أي يمتلكون "فيتو" الدولة من دون أن يحكموا بشكلٍ كامل، وهو احتمال كبير جدًّا وإرهاصاته متوفرة بقوة، وقد تريده إيران لتنفيذ سياساتها في اليمن، بل إنه سيناريو قد نطلق عليه "إيرانية اليمن"، وهو سيناريو غير مريح؛ لأنه يضمن لإيران قلب الطاولة دائمًا بالداخل اليمني وفي جوارها الإقليمي، ويعطل أي مسار لتسوية الصراع اليمني في المستقبل.
- **الرابع:** احتمال إعلان الجمهورية الإسلامية اليمنية على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو احتمال ضعيف إلا إذا حدث متغير ما غير متوقع، ويبدو هذا السيناريو ذا تأثير مخيف؛ لأنه سوف يوجِد دولة تعتبر شوكة في خاصرة دول الخليج العربية، فهو مستبعد أيضًا؛ لأنه قد يشعل حربًا وجودية بين السعودية وبين هذه الدولة الوليدة.
- **الخامس:** وهو سيناريو محبط وضبابي وغير مرغوب، يكمن في احتمالية نشوب حرب أهلية داخل اليمن، وستكون فترتها طويلة والتكاليف الإنسانية والمادية فيه كبيرة، وسوف تدار هذه

الحرب من الأطراف الإقليمية والدولية الخارجية التي تتدخل في اليمن، ومن ثَمَّ فالحل لن يكون داخليًّا، بل على حساب اليمن شعبًا ودولة، وبحسب أهواء ومصالح تلك الأطراف الخارجية.

- **السادس:** برعاية وضغط كبير من قبل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالصراع اليمني كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عبر إلزام جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد والخروج بتسوية توافقية تنهي الصراع، من دون شروط مسبقة، إلا أن هذا السيناريو يتوقف على مدى قبول الحوثيين به تحديدًا في ضوء المكتسبات الهائلة التي توفرت لهم بعدما سيطروا على العاصمة صنعاء، وتخلصوا من الرئيس السابق "صالح"، وتوسعوا في تمددهم ونفوذهم في اليمن في ظل الدعم الإيراني الكبير.
- **السابع:** تقسيم اليمن- ليس على النحو الذي جاء بها السيناريو الأول- وهو السيناريو الواقعي الذي يمكن أن يلجأ إليه الحوثيون في أي وقت حال فشلهم في التوسع والتمدد في باقي محافظات اليمن، ولكن ما سيعرقل ذلك السيناريو هو حجم الدعم الإقليمي والدولي لحكومة الرئيس "هادي" ضد مخططات الحوثيين أو أي قوة أخرى محلية مدعومة إقليمية أو دولية ذات مصلحة من الصراع في اليمن، فبشكلٍ واقعيّ ربما يكون حظوظ ذلك السيناريو كبيرة، فالصراع الميداني في اليمن لم يحسم لصالح أي طرف حتى الآن، وأنهم لم يتوصلوا من جهة أخرى إلى حل يرضي جميع الأطراف.

إن تداعيات الصراع اليمني وانعكاساتها وتأثيراتها على المحيط الإقليمي، يكمن جزء كبير منها في التواجد الإيراني في اليمن الذي تعتبره طهران ذي جدوى هائلة ومنفعة كبيرة بتكلفة أقل، ويكاد يكون بتكلفة مجانية، عن التواجد الإيراني في كل من سوريا ولبنان- مثلًا - المكلف ماديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا لطهران، فالتواجد الإيراني في اليمن والفوضى التي جلبها الصراع الداخلي فيه، يشكلان تهديدًا استراتيجيًّا لأمن واستقرار المنطقة بشكل عام، وتهديدًا استراتيجيًّا لمصالح وأمن المملكة العربية السعودية بشكل خاص وعامل ضغط هائل ومكلف جدًّا للرياض، أي أن التواجد الإيراني في اليمن يكبد المملكة العربية السعودية تكلفة كبيرة جدًّا على مختلف الأصعدة، وفي المقابل تتعاظم مكاسب إيران من حالة الصراع اليمني أيما استفادة، فحالة ذلك الصراع والفوضى في اليمن الذي تعتبره إيران ساحة جيدة لبسط نفوذها يضع إيران في موقع مميز، ينعكس إيجابيًا على موقع الحوثيين الميداني

داخل اليمن آنيًا ومستقبلًا، سيما في حال تم التواصل- محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا- لتسوية للصراع اليمني الجاري(الزويرى، 2011، ص ص5-6).

خاتمة: نتائج ورؤية استشرافية

أقفلت فترة محل البحث2011-2021م على العديد من النتائج المتباينة ذات الأكثرية السلبية التي تشير بشكل أو بآخر إلى امتداد أجل الصراع اليمني وتأثيره بشكل سلبي وكبير على محيط اليمن الإقليمي، وعلى بعض التوصيات، والتي يرصدها البحث في النقاط التالية:

نتائج البحث

- يرجع السبب الأول والرئيس لاندلاع الصراع في اليمن وتحوله إلى أزمة للإخفاق الحكومي في إدارة شؤون البلاد بالدرجة الأولى، فضعف الخدمات الأساسية المقدمة للشعب اليمني إلى جانب عجز الحكومة عن رفع التحديات الأمنية قد أخذ اليمن إلى تلك الأزمة وذلك الصراع.
- لعب الرئيس اليمني السابق "على عبد الله صالح" في المرحلة السياسية الانتقالية دور المخرب الأول لشؤون اليمن بجدارة، وجل مساعيه التخريبية من أجل أن يثبت لمؤيده في الداخل والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالصراع اليمني أن اليمن سينهار ويتفكك من دونه.
- شكَّل بقاء الرئيس السابق "صالح" في اليمن بعد خلعه من السلطة عاملاً رئيساً في إفشال العملية السياسية الانتقالية، فكان يرمي "صالح" من وراء إصراره على بند عدم الملاحقة القضائية له وعائلته إلى تحقيق هدف إضافي آخر- مجاني- هو تعطيل تقدم حكومة الرئيس "هادي"، والحد من قدرته على قيادة اليمن وإفشاله.
- عانت العملية السياسية الانتقالية في اليمن - المدعومة من المبادرة الخليجية - من جوانب خلل عميقة جعلت من نجاحها وتطبيق قراراتها درب من المستحيل، لكنها جنبت اليمن الدخول في حرب أهلية حتى نهاية عام 2014م.
- بوَّأت مصداقية الرئيس "عبد ربه منصور هادي" مواقع حكم الدولة اليمنية، ومكنته من تولى السلطة في اليمن سريعًا، وبدأ نظامه بدعم محلي وإقليمي ودولي كبير.
- عانت الحكومة الانتقالية من عدم وجود قوات يمنية موالية لها منذ تولي الرئيس "هادي" السلطة - على غرار القوات الموالية لنظام الرئيس السابق "صالح" التي دافعت عنه حتى سقوطه، والتي تسببت في دخول اليمن في حرب أهلية - وبسبب ذلك فقدت الحكومة الانتقالية السيطرة على

العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى سيطر عليها الحوثيون، مما دفع بالرئيس "هادي" إلى طلب تدخل القوات الأجنبية لمحاولة استعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية في اليمن.

- الصراع في اليمن يحفز على عدم استقرار الأقليات في دول الجوار سيما الخليجية، ويوسع دائرة الصراع المحلي والإقليمي والدولي في المنطقة بما هو جاري حاليًا، ويقود إلى تحويل موارد وثروات اليمن من التنمية إلى الصراع بما ينعكس سلبًا على الشعب اليمني ومستويات معيشته.
- بمجرد سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، قاموا ببناء حزام أمني لحماية السفارة الأمريكية، بما يدل على أن هناك صلة وثيقة بين الحوثيين وواشنطن، ومما يؤكد على ذلك رفض واشنطن تصنيف الحوثيين بجماعة إرهابية منذ بروزهم في اليمن كفاعل مسلح من دون الدولة، بالإضافة إلى تهديدهم المستمر للمملكة العربية السعودية حليف واشنطن الاستراتيجي، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" صنَّفتهم بـ"منظمة إرهابية"، وما أن جاءت إدارة "جو بايدن" الجديدة إلا ورفعت الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية تمهيدًا لتسوية أوضاعهم في اليمن من جهة، وتسوية الصراع اليمني من جهة أخرى يكون للحوثيين مقعد مؤثر فيه.
- استغلت إيران الانقسام الداخلي في اليمن والفوضى وعدم الاستقرار، وضعف السلطة المركزية، وتدخلت في اليمن عبر دعم الحوثيين، ووقعت معهم عدة اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط والكهرباء والنقل البحري والجوي، ووفق تلك الاتفاقيات تعهدت إيران بتزويد الحوثيين بكافة صنوف الدعم المدني والعسكري، وانتقلت بتوقيع هذه الاتفاقيات من الحليف الإقليمي الخفي إلى الحليف الإقليمي العلني.
- تعامل الحوثيون والإيرانيون مع الرئيس السابق "صالح" على أنه خائن وخطر استراتيجي لمشروعهم في اليمن والمنطقة، لذلك تضافرت جهودهم للتخلص السريع منه – بعد يومين فقط من إعلانه التفاهم مع قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن – فأصبح الحوثيون وحدهم ومن خلفهم الإيرانيين، هم المسيطرين على مواقع الحكم ليس فقط في عدن عاصمة الجنوب ومنطقة سيطرتهم، بل على منطقة الحكم في العاصمة اليمنية صنعاء، ومنذ تلك اللحظة وضعوا خريطة جديدة للصراع في اليمن.
- الصراع في اليمن أدى إلى كارثة إنسانية كبيرة يعاني منها الشعب اليمني حتى تاريخه، بالإضافة لتفشى الفقر والمرض ونقص شديد في الموارد مما أدى إلى انتشار المجاعة وسط الشعب اليمني،

ناهيك عن انتشار الأوبئة والأمراض، وتشريد ملايين من اليمنيين خارج اليمن ونزوحهم إلى دول الجوار.

- الصراع في اليمن يشكل تهديد بالغ لأمن واستقرار المنطقة، كونه يفسح المجال أمام التدخلات الخارجية بكافة أشكالها، وأيضًا تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز، تلك الممرات الاستراتيجية لإمدادات الطاقة.
- الصراع في اليمن أفقد الجيش اليمني النظامي مكانته وقوته وفكَّكه، فأصبح اليمن حاليًا بدون جيش نظامي، وأصبح العامل القبلي والمذهبي هما من يتحكم في شكله وعناصره، ومنذ مقتل الرئيس السابق "صالح" أصبح الحوثيون هم من يسيطرون – بشكل كامل – على عملية صنع القرار في اليمن.
- ساهم العامل الخارجي في تعقيد الصراع اليمني، الذي بات يعكس صراع محتدم بين القوى الإقليمية، وحربًا بالوكالة بين هذه القوى وجماعة "أنصار الله" الحوثيين التي تشكل ذراع من أذرع إيران في المنطقة، الأمر الذي دفع بدول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية مدعومة بأطراف إقليمية عربية وأطراف يمنية محلية داخلية إلى التدخل العسكري ضد جماعة الحوثيين في محاولة لوضع حد لتمدد إيران في الإقليم من جهة، وإجهاض محاولات الحوثيين التوسعية في باقي المحافظات اليمنية والقضاء على نفوذهم وقوتهم العسكرية المتنامية من جهة أخرى.
- لم يعد الصراع اليمني بيد اليمنيين وحدهم، بل أصبحوا الطرف الأضعف، وفعليًا بات ذلك الصراع بيد دول التحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة، وإيران الظهير السياسي الاستراتيجي لجماعة الحوثيين من جهة أخرى، وفرص إنهاء الصراع اليمني متوقفة على التفاهم بين هذين الطرفين.
- لا يزال هناك توافق محلي وإقليمي ودولي على إنهاء الصراع اليمني وحل تلك الأزمة بشكل سلمي، حيث انعكس ذلك التوافق في الترحيب بـ"اتفاق الرياض" الأخير الذي جمع الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي.
- هناك دعوات محلية وإقليمية ودولية متكررة للشروع بشكل جَدِّي في إنهاء الصراع اليمني بشكل نهائي في ظل إدارة "جو بايدن" الحالية.

على ضوء ذلك، وباستشراف الرؤية المستقبلية للصراع اليمني، لا يزال ذلك الصراع يشكل واحدًا من أهم مسببات عدم أمن واستقرار المنطقة العربية بشكل عام، وإقليم الخليج العربي بشكل خاص، خاصة في ظل حالة التأزم المزمنة التي تشهدها العديد من القضايا الإقليمية بسبب تداعيات اندلاع الثورات العربية في المنطقة منذ مطلع عام2011م، والتي تُلقي بتداعياتها على أمن المنطقة واستقرارها، فلا يزال الصراع في اليمن معقَّد بشكل هائل، ولا يبدو في الأفق القريب بوادر لحله، ويعود ذلك لعدة عوامل– تناولها البحث بالتفاصيل آنفًا – كما لا يزال هناك خلاف داخلي على طبيعة الحكم اللامركزي/الفيدرالي وبين المركزية/التوحيد، الذي يشكل بدوره عامل خلاف جوهرياً بين أبناء الشعب اليمني ومكوناته، والذي لا يزال تاركًا آثاره على الدولة اليمنية الموحدة حاليًا ومستقبلًا.

وبالاستناد إلى الأحداث الجارية منذ اندلاع الثورة داخل اليمن ومشهد الصراع الذي لا يزال جاريًا حتى تاريخه، تُشير الرؤية المستقبلية إلى أن الصراع اليمني سوف يتجه نحو مزيد من التأزم والتعقيد على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في حال استمرت تلك الأحداث الجارية داخل اليمن، قد تتعرض الدولة اليمنية الموحدة لخسارة وطنية باهظة تفضي إلى الانقسام لا محالة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، مع دخول الصراع في اليمن بتغذية إيرانية منذ احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014م عامه الثامن، مخلفًا تطورًا دراماتيكيًّا للحرب الدائرة بين تحالف الحوثيين المدعومين إيرانيًّا وحزب المؤتمر الشعبي من جهة وقوات الرئيس "هادي" والتحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فبعد عدة مراحل اتسمت بالتقلب والتباعد والتقارب من الجمود السياسي رفض الحوثيون بإيعاز إيراني قبول أية مبادرة أو مسار سياسي محلي أو إقليمي أو دولي/أممي لتسوية الصراع اليمني، وذلك منذ اغتيالهم الرئيس السابق "صالح" كضريبة فض التحالف والشراكة معهم في4 ديسمبر 2017م، الذي جاء بناء على تحول في موقفه من موالي للحوثيين إلى خصم لهم بعدما دخل في تفاهم مع قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية وحاولوا ردع الحوثيين، وذلك بعدما سيطروا على المشهد اليمني في العاصمة صنعاء.

ومنذ ذلك الوقت وإيران تحرص على تبنى مقاربة الحوثيين ورؤيتهم في الصراع اليمني، حيث أطلقت طهران عدة تهديدات غير مباشرة لدول الجوار اليمني بشكل عام، وللمملكة العربية السعودية بشكل خاص بعدما تعمدت إلقاء الضوء على تهديدات الحوثيين بإطلاق صواريخ وطائرات مسيرة تستهدف المنشآت الحيوية في السعودية، بما يشكل تهديدًا للأمن القومي السعودي من جهة، وتهديدًا لأمن واستقرار

المنطقة من جهة أخرى، مستغلة تلك الظروف- سيما بعد مقتل الرئيس "صالح" – لدعم نفوذها ودورها الإقليمي لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها بسبب السياسات المناوئة التي تتبناها العديد من القوى الإقليمية والدولية تجاهها.

لقد تعمدت إيران استغلال الصراع اليمني في إدارة تفاعلاتها مع خصومها الإقليميين والدوليين، ورفعت من مستوى تهديدها لأمن واستقرار المحيط الإقليمي سيما منطقة الخليج العربي ودوله من خلال ذلك الصراع، خصوصًا فيما يتعلق بالتهديدات الصاروخية الإيرانية، التي ترى فيها إيران فرصة أمام الحوثيين لاستهداف المصالح الأمريكية في المياه الدولية قرب باب المندب ومضيق هرمز من جهة، وأداة ردع وتهديد للمصالح السعودية داخليًا وخارجيًا من جهة أخرى.

وعلى ضوء ذلك، وفي ظل مكتسبات الحوثيين من عملية اغتيال الرئيس "صالح" واحتلالهم العاصمة اليمنية صنعاء، والسيطرة على محافظات يمنية أخرى، وسيطرتهم على كثير من المؤسسات اليمنية، وعدم احترامهم لجهود ومبادرات ومسارات وقرارات تسوية الصراع اليمني الأممية والدولية والإقليمية، أضحى التوصل إلى تسوية للصراع اليمني والرهان على سيناريو الحل الشامل والنهائي هو الجلوس مع الحوثيين على طاولة المفاوضات برعاية أممية ودولية وإقليمية تلزم أطراف الصراع اليمني بالتواصل إلى حل نهائي لذلك الصراع، أو اللجوء إلى البديل الآخر وهو الحل العسكري (الهوية/غير المرغوب) عن طريق تسليح وتعظيم قدرات قوات التحالف العربي الداعمة للشرعية في اليمن وتحويلها من تحالف إقليمي إلى تحالف دولي موسَّع، يقوم بتضييق الحصار على الحوثيين وفرض المواجهة العسكرية عليهم بما يُلحق بهم هزيمة كبرى تضعهم في حجمهم ومكانهم الحقيقي داخل الدولة اليمنية الجديدة، ولكن ثمن ذلك الخيار العسكري هائل جدًّا ماليًّا ولوجيستيًّا وبشريًّا من جهة، ومن جهة أخرى ربما يكون مستحيلًا ومكمن استعصاء تنفيذه يكمن في عدم قبول أطراف إقليمية ودولية بالمشاركة فيه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ) الوثائق:

1) الأمم المتحدة، (2012م)، القرار 2051 لعام (2012م)، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، جلسة 6784 بتاريخ 12 يونيو2012م.

2) الأمم المتحدة، (2018م)، القرار2451 لعام (2018م)، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، جلسة 8439 بتاريخ 21 ديسمبر2018م.

3) وثيقة اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، (2019م)، وكالة الأنباء اليمنية "سبا"، 2019م، متاح: https://www.sabanew.net/search.php?lang=ar&term

4) وثيقة الحوار الوطني الشامل، (2014م)، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2013-2014م، متاح: http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

5) وثيقة نص اتفاق ستوكهولم، (2018م)، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 2018/12/13، متاح: https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/tfq_stwkhwlm.pdf

ب) الكتب:

1) المولي، سعود (2011م)، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، الرياض، مدارك للنشر والتوزيع.

ج) الدوريات العلمية:

1) أبو الفضل، محمد (يوليو2011م)، "الاحتلال الأمريكي في اليمن"، محلق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد46.

2) إدريس، محمد السعيد (2015م)، "آفاق تحولات الصراع اليمني وتداعياته على منطقة الخليج العربي"، آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد26، إبريل/مايو/يوليو2015م.

3) باذيب، أبو بكر احمد (2016م)، "المعضلة اليمنية: سيناريوهات ما بعد الحرب"، كراسات استراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد25، العدد263، أبريل2016م.

4) باذيب، أبو بكر احمد (2017م)، "المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى"، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد53، العدد207، يناير2017م.

5) البكيري، نبيل (2015م)، "العلاقات اليمنية – السعودية مسارات الماضي ورهانات المستقبل"، رؤية تركية، أنقرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "ستا"، السنة 4، العدد3، خريف2015م.

6) الشرجبي، عادل مجاهد (2014م)، "وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق"، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد7، مارس2014م.

7) عادل، دشيلة (2019م)، "أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، رؤية تركية، أنقرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "ستا"، السنة 8، العدد2، ربيع2019م.

8) علوي، مصطفي (2015م)، "الخريطة الصعبة: مأزق الدولة في اليمن"، رؤى مصرية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الأولى، العدد4، مايو2015م.

9) عليبه، أحمد (2018م)، "المعضلة اليمنية: الصراع على دولة مأزومة"، كراسات استراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد27، العدد258، فبراير 2018م.

10) ناجي، محمد عباس (2015م)، "التأثيرات المحتملة للدور الإيراني في الأزمة اليمنية على المصالح المصرية"، الملف المصري، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثانية، العدد8، أبريل2015م.

د) التقارير:

1) التقرير الاستراتيجي العربي، (2015م)، "أعراض الهشاشة: إشكاليات الدولة الوطنية في اليمن"، التقرير الاستراتيجي العربي2013-2014، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2015م.

2) التقرير الاستراتيجي العربي، (2017م)، "إشكالية مزدوجة: تسوية سياسية متعثرة وحسم عسكري مفقود في اليمن"، التقرير الاستراتيجي العربي 2016، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017م.

3) التقرير الاستراتيجي العربي، (2019م)، "مسار الصراع المسلح وفرص الحل السياسي وأنماط التحالفات الإقليمية في اليمن"، التقرير الاستراتيجي العربي 2018، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2019م.

4) التقرير الاستراتيجي العربي، (2020م)، "الأزمات العربية: تعثر الحل العسكري وقيود التسويات السياسية (الأزمة اليمنية)"، التقرير الاستراتيجي العربي 2019، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020م.

5) الرميحي، محمد (2016م)، "الحوار اليمني – اليمني بالكويت: الخلفيات والمسارات"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أبريل 2016م.

6) الشرجبي، عادل (مايو2013م)، "إعادة هيكلة الجيش اليمني"، تقرير تحليل السياسات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "اليمن بعد العاصفة"، تقرير الدوحة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 25 أبريل2015م.

8) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019م)، "هل سقط اتفاق ستوكهولم في اليمن؟"، تقرير تقدير موقف، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10يناير2019م.

9) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021م)، "الحكومة اليمنية الجديدة: ظروف تشكليها والتحديات التي تواجهها"، تقرير تقدير موقف، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2021م.

10) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021م)، "قرار بايدن وقف الدعم الأمريكي "للعمليات الهجومية" السعودية في اليمن: الحيثيات والدوافع"، تقرير تقدير موقف، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2021م.

11) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مارس2011م)، "الجيش والثورة الشعبية في اليمن"، تقرير تقدير موقف، الدوحة، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12) المودع، عبد الناصر (2016م)، "التسوية السياسية في اليمن: المعوقات والآفاق"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مايو 2016م.

13) شمسان، عبد الباقي (2018م)، "اليمن ما بعد صالح: هل تتغير استراتيجيات الحرب وتحالفاتها؟"، تقرير تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2018م.

14) عالم، أمل (2015م)، "الصراع السعودي الإيراني على اليمن: وجهة نظر يمنية"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 25يونيو2015م.

15) لاكنر، هيلين (2016م)، "انتقال اليمن "سلميًا" من الحكم الاستبدادي: هل كان النجاح ممكنًا؟"، تقرير المنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات في مجال بناء الدساتير، ترجمة: على برازي، تحرير ومراجعة: حسان شمس، ستوكهولم، السويد، المنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات في مجال بناء الدساتير، 2016م.

16) مترسكي، الكسندر (2015م)، "الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة"، تقرير تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015م.

17) هشام، القروي (2011م)، "ثورة اليمن: استبدال على عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة؟، تقرير تقييم حالة، الدوحة، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

هـ) الأوراق البحثية والمقالات العلمية والحلقات النقاشية:

1) الزويرى، محجوب، وآخرون، (2019م)، "الخليج ومستقبل الدولة في اليمن"، حالة نقاشية، نظمها مركز دراسات الخليج، جامعة قطر، 12سبتمبر 2019م.

2) سيف، وآخرون، احمد عبد الكريم، (2014م)، ماذا يحدث في اليمن؟ السيناريوهات المطروحة حاليًا"، حلقة نقاشية أعدها مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأحد 26 أكتوبر 2014م، متاح:https://futureuae.com/ar/Activity/Item

3) على، حسين (2018م)، "الضمانات المفقودة: هل تلتزم الميليشيات الحوثية بتنفيذ اتفاق السويد؟"، مقالات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18 ديسمبر 2018م، متاح:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4409

و) الصحف ومواقع الشبكات الإخبارية الإلكترونية:

1) الذيابي، منصور (2012م)، "الدور السعودي تجاه اليمن"، صحيفة الرياض، 2012/4/17، متاح:https://www.alriyadh.com/1067601

2) بي بي سي، (2011م)، "صالح يؤكد استعداده للرحيل لكن دون تسليم السلطة للمعارضة"، مقابلة أجرتها قناة بي بي سي الإخبارية، 27 مارس 2011م، متاح فيديو المقابلة بالكامل على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110327_yemen_saleh_interview

3) جريدة الأنباء الكويتية، (2011م)، "المعارضة اليمنية تمهل صالح أسبوعين للتنحي"، جريدة الأنباء الكويتية، 2011/4/15.

4) جريدة الوطن السعودية، (2011م)، "المعارضة اليمنية ترفض مبادرة الرئيس صالح "، صنعاء، جريدة الوطن، 2011/9/14.

5) شبكة أر تي الإخبارية الروسية، (2011م)، "الرئيس صالح يعلن مبادرة لإعداد دستور جديد للبلاد ويقترح الانتقال إلى نظام حكم برلماني"، شبكة أر تي الإخبارية، 2011/3/10.

6) شبكة أر تي الإخبارية، (2020م)، "انفجارات تهز مطار عدن بالتزامن مع وصول الحكومة اليمنية الجديدة إليه"، شبكة أر تي الإخبارية, 2020/12/30.

7) صحيفة الشرق الأوسط، (2017م)، "المبادرة الخليجية: مفتاح إنقاذ اليمن.. هدفها توفير انتقال سلمي للسلطة وتجنيب البلد الفوضى"، صحيفة الشرق الأوسط، 2017/3/27.

8) فرانس24 الإخبارية، (2011م)، "صالح يؤكد استعداده للتخلي عن السلطة والمعارضة تعتبر كلامه فرقعة إعلامية"، فرانس24 الإخبارية، 2011/10/8، متاح:
https://www.france24.com/ar/20111008-yemen-saleh-says-ready-leave-power

9) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، (2011م)، "المعارضة اليمنية تجتمع اليوم لإعلان المجلس الوطني"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2011/8/17، متاح:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2185486

10) وكالة الأنباء اليمنية "سبا"، (2020م)، "الجامعة العربية: آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض تمثل خطوة مهمة نحو الحل السلمي في اليمن"، وكالة الأنباء اليمنية "سبا"، 2020/7/29، متاح:
https://www.sabanew.net/story/ar/64783

11) وكالة الأنباء اليمنية "سبا"، (2020م)، "قرار جمهوري بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها"، وكالة الأنباء اليمنية "سبا"، 18ديسمبر2020م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

A) Books:

1) Al-Dawsari, Nadwa, (2018), Foe Not Friend: Yemeni Tribes and Al-Qaeda in the Arabian Peninsula, The Project on Middle East Democracy (POMED), Washington, February 2018, at: https://pomed.org/wp-content/uploads/2018/02/Dawsari_FINAL_180201.pdf

2) K. Bodine, Barbara and Greenfield, Danya, (2014), A Blueprint for a Comprehensive US Counterterrorism Strategy in Yemen, Washington, Atlantic Council, October 2014, at: https://www.files.ethz.ch/isn/184588/Blueprint_for_CT_in_Yemen.pdf

3) Zimmerman, Katherine, (2015), A New Model for Defeating al Qaeda in Yemen, Washington, The American Enterprise Institute for Public Policy

Research, September 2015, at: https://www.files.A+new+model+for+defeating+al+Qaeda+in+Yemen.pdf

B) Reports & Research Paper:

1) Harrity, Casey and Shank, Michael, (2014), Security in Yemen, Report The Friends Committee on National Legislation, Washington Friends Committee on National Legislation, September 2014, at: https://www.michaelshank.tv/wp-content/uploads/2015/01/SECURITY_IN_YEMEN.pdf

2) Salisbury, Peter, (May 2016), Yemen: Stemming the Rise of a Chaos State, Report Chatham House, London, The Royal Institute of International Affairs "Chatham House", at:https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-05-25-yemen-stemming-rise-of-chaos-state-salisbury.pdf

C) News Paper & Websites:

1) Macias, Amanda, (2021),"'This War Has to End'.. Biden Halts U.S. Support for Offensive Military Operations in Yemen", CNBC, 4/2/2021.

2) New York Times, (2012), "The Wrong Man for the C.I.A.", New York Times, 19/11/2012, New York Times, "The Thrust of Yemen policy", New York Times, 29/11/2012.

3) Nissenbaum, Dion, Summer Said, & Jared Malsin, (2019), "U.S. Tells Saudi Arabia Oil Attacks Were Launched From Iran", The Wall Street Journal, 16/9/2019.

4) The White House, (2021), "Remarks by President Biden on America's Place in the World"", The White House, 4/2/2021, at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/02/04/remarks-by-president-biden-on-americas-place-in-the-world/

5) Walsh, Declan & D. Kirkpatrick, David, (2019), "U.A.E. Pulls Most Forces from Yemen in Blow to Saudi War Effort", The New York Times, 11/7/2019.

6) Washington Post, (2012), "A CIA Veteran Transforms U.S. Counterterrorism Policy", Washington Post, 25/10/2012.